الفصل الثالث

كيفية صنع السياسة التعليمية فى إنجلترا

ويشمل :

المقدمة

أولاً : القوى والعوامل الثقافية المؤثرة فى صنع السياسة التعليمية فى إنجلترا.

ثانياً :النظام التعليمي فى إنجلترا .

ثالثاً : المؤسسات الرسمية المسئولة عن صنع السياسة التعليمية فى إنجلترا.

رابعاً: المؤسسات غير الرسمية المسئولة عن صنع السياسة التعليمية فى إنجلترا.

خامساً: مبادئ السياسة التعليمية فى إنجلترا .

سادساً : خطوات ومراحل صنع السياسة التعليمية فى إنجلترا

سابعاً : أساليب صنع السياسة التعليمية فى إنجلترا .

ثامناً : نماذج واقعية لآليات صنع السياسة التعليمية في إنجلترا :

الخلاصة.

obeikandi.com

الفصل الثالث

كيفية صنع السياسة التعليمية في إنجلترا

مقدمة:

بدأ صنع السياسة التعليمية في إنجلترا مع بدء تكوين مجلس شورى الملك للتعليم عام ١٨٣٩- ١٨٩٩ Committee of Privy Council On Education 1839-1899 [١] حين بدأت الأجهزة التطوعية في إنجلترا في تلقي الدعم البرلماني للتعليم الابتدائي عام ١٨٣٣ [٢] وفي عام ١٨٣٩ دعم البرلمان تمويل التعليم الابتدائى ووضع التعليم تحت إشراف اللجنة الاستشارية العليا وكان بمثابة أول أداة للحكومة تستخدمها في الإشراف على التعليم من حيث الكيف حتى تضمن مستوى مرتفعاً من التعليم [٣] ثم تحولت هذه اللجنة إلى إدارة للتعليم Education Department عام ١٨٥٦ .

وبعد ذلك حل محلها مجلس التعليم عام ١٨٩٩ Board of Education، والذى بدأ في نشر سلسلة من التقارير الخاصة بالتعليم. و تم إحلال المجلس القومي للتعليم في إنجلترا وويلز محل اللجنة الاستشارية ونقلت اختصاصات التعليم العام إلى السلطات التعليمية المحلية وفوضت لها سلطة فرض ضريبة للتعليم وأصبحت مسئولة عن التوسع في التعليم الابتدائي والثانوي بموجب قانون بلفور ١٩٠٢، وكان من أهم التشريعات التي صدرت قبل الحرب العالمية الأولي[٤].وحدد الطابع الرئيسي للرقابة العامة على التعليم ولم تستطع السياسة التعليمية في هذه الفترة تحقيق هدف وهو التوسع في التعليم الأولي نتيجة الأزمة الاقتصادية التي تعرض لها العالم بسبب الحرب العالمية الأولى.

وفي نهاية الحرب ، أقر البرلمان قانون فيشر عام ١٩١٨ والذى أصبح بموجبه التعليم إجباريا حتى سن ١٤ سنة .و كان خطوة كبيرة لإيجاد نظام قومي للتعليم وأحدث تغيرات هامة

---

(1) **Education Department Administrative history**
http://www.ndad.ulcc.ac.uk/AH/13 detail.html.General.30/4/2004.

(٢) محمد منير مرسي: "**الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة** ".القاهرة ط منقحة، عالم الكتب، ١٩٩٣، ص١٨٠.

(٣) عبد الغني عبود ، بيومي ضحاوي وآخرون : "**التربية المقارنة والألفية الثالثة ، الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد**" .القاهرة، دار الفكر العربي ، الطبعة الأولي ، ٢٠٠٠ ، صـ ٣٤١.

(٤) وهيب سمعان : **دراسات في التربية المقارنة** ، القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٧٤ ، صـ ١٧٨.

في البنية التعليمية من أهمها إنشاء نظام المدارس الشاملة وتدعيم نظام المدارس البوليتكنيكية وتقليل التباين في الفرص التعليمية بين الأنحاء المختلفة في الدولة.

وبصدور القوانين التنظيمية للتعليم في إنجلترا للأعوام ١٩٠٢ ، ١٩١٨ ، ١٩٤٤ ألغيت المجالس المدرسية school boards وتم إنشاء السلطات التعليمية المحلية local education authorities وأصبح للمراكز والمدن الرئيسة بمجالسها الحكومية county borough councils الحق في الإشراف على التعليم ، وتقديم الخدمات التعليمية اللازمة لهذه المناطق بالتنسيق مع المجلس الأعلى للتعليم .إلا أن قانون فيشر للتعليم ١٩١٨ أعاد للحكومة المركزية قوتها وسيطرتها على السلطات التعليمية المحلية .

وسمى مجلس التعليم في الفترة من ١٨٩٩ إلى ١٩٤٤ Board of Education ثم تغير في الفترة من١٩٤٤ إلى ١٩٦٤ لتصبح وزارة التربية والعلوم حتى عام ١٩٩٢.1992 – 1964 Department for Education And Science . ويمثل قانون بتلر خلاصة إصلاحات التعليم في بريطانيا بعد الحرب العالمية الثانية. وينسب إلى بتلر الذي كان رئيسا للمجلس القومى للتعليم الذي تحول فيما بعد إلى وزارة للتربية [١].

وأعطىهذا القانون للوزير سلطة أكبر بوصفه رجلا سياسيا معرضا للنقد والمساءلة أمام البرلمان، وألغى قانون بتلر المجلس الأعلى للتعليم وحل محله وزارة التعليم يرأسها الوزير وهو مسئول عن تطوير التعليم كما أنه صاحب السلطة المطلقة في تحديد ومراقبة الحد الأدنى لمستوى التعليم وكانت عن مسئوليات السلطات التعليمية المحلية (LEAs) هي توفير مراحل تعليمية ثلاث وهي التعليم الابتدائي والثانوي والإضافي .

واتجهت السياسة التعليمية في إنجلترا في الخمسينات إلى الاهتمام بالتعليم الفني فصدرت الورقة البيضاء عن التعليم الفني١٩٥٦ .White Paper on Technical Education 1956 وتم إنشاء المجلس الوطني للمنح التكنولوجية National Council for Technological Awards كهيئة مستقلة من أجل الارتقاء بجودة التعليم الفنى والدراسات التكنولوجية المتقدمة[٢] .

---

(١) محمد منير مرسي: "**الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة** مرجع سابق، ص ١٨٤.

(٢) نهلة عبد القادر هاشم : " **دراسة مقارنة للعلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسة التربوية في مصر وإنجلترا** "، مرجع سابق ، ص٢٣٠.

openkanar.com

وفي الستينيات اتجهت السياسة التعليمية إلى الاهتمام بالتدريب الصناعي **وتم إنشاء** ٢٦ مجلسا للتدريب الصناعي**Industrial Training Boards (ITBS)** يقع على عاتقها مسئولية تشريع وتوصيف برامج التدريب للتعليم الفني الممتد [١].

في الستينيات **أصدر المجلس الاستشاري المركزي تقرير "بلاودين**Blawdin عام١٩٦٧ عن التعليم الابتدائي والذي رصد اتجاهات السياسة التعليمية في إنجلترا ، وكانت محاوره تدور حول مبادئ أساسية مثل تكافؤ الفرص في التعليم الابتدائي ، وتطوير التعليم الابتدائي من خلال إشراك الآباء في تعليم أطفالهم ، وإعادة توزيع الموارد التعليمية في (المناطق الأكثر احتياجا) التي تعاني حرماناً اقتصادياً واجتماعياً . وأكد على تعلم الأطفال وليس على تعليمهم ، وتنوع أساليب التدريس في المدارس الابتدائية والتأكد على مفهوم تمكن الأطفال من التعليم والتركيز على المناهج الأساسية وهى الرياضة والقراءة والكتابة [٢].

وقد استطاعت حكومة المحافظين في الفترة من (١٩٧٠ – ١٩٧٤) تنفيذ تقرير بلاودين باتباعها لعدة سياسات منها زيادة المباني المدرسية في (المناطق الأكثر احتياجا) التي تعاني من ظروف اجتماعية واقتصادية .وتوفير تعليم ما قبل المدرسة لـ ٩٠% من الأطفال في سن أربع سنوات و٥٠% للأطفال في سن ثلاث سنوات. وحصلت مسز تاتشر "Mrs Tatcher" على الموافقة على تخصيص ١١٢ مليون جنية استرليني لاستبدال المباني المدرسية القديمة التي أنشئت قبل عام ١٩٠٣ . ومع تولى حزب العمال الحكم عام ١٩٧٤ اتسع دور الدولة وزاد تدخلها في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية أصبحت مسئولية تحقيق الخطة والأهداف التعليمية مشاركة بين السلطات المحلية والحكومة المركزية.

وقد شهدت السبعينيات ظهور عدة قوانين متتالية في إنجلترا منها قانون التعليم ١٩٧٦ والذى حدد الإجراءات التي يستطيع وزير الدولة من خلالها إلزام السلطات التعليمية المحلية بتقديم الخطط الخاصة بتنظيم التعليم الثانوي .ثم بدأت تسحب مسئولية الرقابة على التعليم من السلطات التعليمية المحلية إلى وزارة التربية والعلوم (LDES) ومجالس الإدارة داخل كل مدرسة [٣] كما تبنى حزب المحافظين سياسة ليبرالية جديدة تعزز سيطرة الآباء غير المباشرة

---

(1) John , Lawson and Harald ,Silver:- "**Education and Social Policy**" In, Ian Macnay & Jenny Ozga "**Policy Making In Education Pergaman Press**, Oxford 1985, P. 281.

(2) Cerdic, Cullingford : "**Changes in Primary Education in-the Politics of Primary Education**" ,u.k , The Open University Press , 1997, P.3

(3) Paul,Sharp and john ,Dunford:" **The Education System in England and Wales**", London, Longman, 1990 p 26

على التعليم واختيار المدرسة التي يرغبون تعليم أبنائهم فيها وإنشاء نظام للمنافسة بين المدارس بالإضافة لتعزيز سلطة الحكومة المركزية ومجالس إدارة المدارس .

ثم تولى حزب المحافظين إلى الحكم عام ١٩٧٩ بزعامة "تاتشر" التي استأثرت برئاسة مجلس الوزراء فيما بين عامي ١٩٧٩ – ١٩٩٠. ومرت إنجلترا بفترة عدم استقرار في صنع السياسة التعليمية في السبعينيات نتيجة لعدم وجود اتفاق بين الأحزاب السياسية على اتجاه التغيير. وتسبب ذلك في تأرجح القوانين بين ترك الحرية للسلطات التعليمية في الأخذ بصيغة المدرسة الشاملة والذى ألغى ما نص عليه قانون التعليم لعام ١٩٧٦ من إلزام السلطات التعليمية المحلية بتطبيق نظام التعليم الشامل. (١)

وعملت تاتشر على تقليص دور الحكومة من خلال سياسة الخصخصة وقامت الحكومة بإصدار قانون التعليم لعام ١٩٨٠ وهدفت من خلاله إلى جعل التعليم الخاص متاحا بدرجة أكبر وتقديم منح لأبناء الأسر ذات الدخل المنخفض من خلال **خطة الأماكن المدعمة The Assisted Place Scheme APS** والتي هدفت إلى تيسير الإنفاق على أبناء الطبقة العاملة (٢). وفي إطار انتهاج إنجلترا لسياسة الإصلاح الاقتصادي في الثمانينيات والتحول إلى الخصخصة ظهرت مبادرات سمحت الحكومة بمقتضاها أن يحصل كل التلاميذ على خبرة عملية لمدة أسبوع على الأقل قبل تخرجهم من المدرسة.وصدرت قوانين تعليمية جديدة هى قانون التعليم لسنة ١٩٨٤ وقانون التعليم رقم (٢) لسنة ١٩٨٦ وقانون الإصلاح التعليمي لسنة ١٩٨٨ الذى استحدث عدة اتجاهات هامة منها المنهج القومي في إنجلترا ثم تقرر إدخال المواد المحورية في المنهج القومي.

وبعد عرض لمحة عن نشأة صنع السياسة التعليمية في إنجلترا تصبح الساحة مهيأة لعرض العوامل والقوى التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية المؤثرة على صنع السياسة التعليمية في إنجلترا .

أولا : القوى والعوامل الثقافية التي أثرت في صنع السياسة التعليمية في إنجلترا:

تأثر صنع السياسة التعليمية في إنجلترا بكثير من العوامل والقوى والظروف الثقافية منها:

---

(1) Wilfred ,Carr and Anthony , Hartnett: **"Education and the Struggle for Democracy :The Politics of Educational Ideas"** , Buckingham ,Open University Press,1996 , p 161

(2) Power, Sally and whity, Geoff: : "New Labour's Education Policy : First, second , or Third way" , **Journal of education policy** 1999, vol 14. No.5, P.538.

١- العوامل السياسية :

النظام السياسي في إنجلترا **نظام ديمقراطي برلماني** يتم تشكيل الحكومة بواسطة الحزب السياسي الذي حصل على تأييد أغلبية الأعضاء المنتخبين في مجلس العموم ورئيس الوزراء هو زعيم الحزب الرئيسي المكلف بتشكيل الحكومة.وتعد بريطانيا من أوائل دول العالم التي أخذت بنظام الحزبين وذلك لوجود حزبين كبيرين يتناوبان السلطة ، هما حزب العمال و حزب المحافظين ولكل من الحزبين **كتلة برلمانية** مكونة من أعضائه في البرلمان [١].

وللحركة الحزبية تأثير هام على صنع السياسة التعليمية حيث يتبنى كل حزب اتجاها خاصا به نحو القضايا التعليمية المثارة. وتصدر العديد من التشريعات التي تتعلق باتجاهات كل حزب والتى تتغير بتغير الأحزاب المتداولة للسلطة . مما كان له أثر كبير على عدم استقرار السياسات التعليمية . و يخلو النظام السياسي لإنجلترا من دستور مدون مما يؤدى إلى غياب المعايير الواضحة وعدم استناد السياسة التعليمية في إنجلترا إلى مبادئ دستورية ترسم إطارها العام.

٣- العوامل الاقتصادية :

تلعب العوامل الاقتصادية دورا هاما في الارتقاء بجودة التعليم ، فكلما ازداد الإنفاق على التعليم، زادت جودته، والعكس صحيح ،وقد مرت إنجلترا بالعديد من العوامل الاقتصادية التي أثرت على صنع السياسة التعليمية [٢] منها الحرب العالمية الثانية التى استنزفت موارد إنجلترا المالية بشكل أثر على تقدم صناعتها ،كذلك عاني الاقتصاد الإنجليزي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من حالة ركود اقتصادي ترتب عليها تقليل حجم الإنفاق على الخدمة التعليمية. ومع نهاية الستينيات بدأت مظاهر الركود الاقتصادى وبدا واضحا أن الدولة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها .

كما شهدت السبعينيات والثمانينيات تدهورا اقتصاديا ناتجاً عن أزمة البترول عام (١٩٧٣ - ١٩٧٤) وتبعها ارتفاع نسبة البطالة واختلال التوازن بين الإنتاج والخدمات خاصة مع زيادة ضخامة قطاع الخدمات على حساب الإنتاج [٣] .مما أدي إلى إحداث تغير كبير في الاحتياجات

---

(١) حافظ علوان حمادي الدليمي: "**النظم السياسية في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**" ، عمان، دار وائل للطباعة والنشر ، ٢٠٠١ ، ص ٨٣.

(٢)محمد سيف الدين فهمي : "**المنهج في التربية المقارنة**" . القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨١ ، ص

(3) Terry, Gourvish :"**Beyond the Merger mania : Merger and De-merger Activity in Britain : in :** Richard ,Coopey And Nicholas Woodward (Editors) : " **The 1970 s The Troubled Economy** " , London ،University College, UCL Press, 1996 , p268

التعليمية وظهرت الحاجة إلى النهوض بالمعايير التعليمية [١]. ودفع ذلك حكومة حزب العمال إلى تطبيق سياسات حكومية ملائمة [٢] . ومع أواخر السبعينيات تم انتخاب حكومة تاتشر عام ١٩٧٩ التي نادت بالحد من التدخل الحكومي والتحول إلى القطاع الخاص وتقليل الإنفاق العام وأكدت على النظر للتعليم من مدخل استهلاكي.

وفي عام ١٩٧٥ صدر الكتاب الأسود Black Paper الذى طالب بالعودة إلى القيم التقليدية والمعايير التعليمية التي كانت سائدة قبل الحرب العالمية الثانية ،ودعا رئيس الوزراء البريطاني جيمس كاليغان Games Kellegan إلى المناقشة الكبرى The Great Debate في كلية راسكن RUSKIN COLLEGE حول انخفاض مستوى التعليم، وأثار جدلاً حول مستويات القراءة والكتابة ومدى قدرة النظام التعليمي على تلبية احتياجات الصناعة وصدر الكتاب الأصفر Yellow Book [٣].ودعا إلى انفتاح النظام التعليمي على العالم [٤]وأولت الحكومة اهتماما بعلاقة التعليم الإلزامي بالعمل ومستوى المعايير التعليمية.وبدأت حكومة المحافظين منذ عام ١٩٧٩ الارتقاء بالمعايير التعليمية من خلال المنهج القومي و إنشاء وحدة لتقييم الأداء التعليميAssessment of Performance Unit وأخرى لعلاج صعوبات التعلم لدى الأطفال ذوي الإعاقات الخاصة الذين ينتمون إلى بيئات لها ظروف اجتماعية واقتصادية صعبة [٥].

شهدت الظروف الاقتصادية في إنجلترا في التسعينيات تحسنا ملحوظاً وانعكس ذلك على نسبة الانفاق على التعليم حيث بدأت في التزايد ووصلت حتى عام ٢٠٠٠ إلى ١٠% وهي نسبة مرتفعة إلى حد كبير .

٤- العوامل الاجتماعية :

ارتبط نظام التعليم في إنجلترا بالطبقة الاجتماعية ، فالمجتمع الإنجليزي في الستينيات كان مجتمعا أرستقراطيا وبظهور الثورة الصناعية ظهرت الطبقة المتوسطة وحرص حزب المحافظين على الحفاظ على البناء الاجتماعي على ما هو عليه بينما سعي حزب العمال إلى

---

(1) Barber Michael and Ruth Dann : **"Raising Educational Standards in the inner Cities Practical Initiatives in Action** " London , Cassel ,1997 ,p. 129.

(2) Bill , Jones and Dennis, Cavanaugh : " **British Politics Today**" ,sixth Edition, Manchester University press, 1998 .

(3) Pauls, Sharp and John Dunford : :"**The Education System in England and Wales**" London, Longman, 1990 , p.26

(4) Hunter, Philip :"**The Market Experiment in the Politics Of Primary Education**" in " **the politics of primary education" ,(in) : Cerdric Culling ford (ed) the Politics of Primary Education**" , U . K , Open University Press, 1997 , p35

(5) Corbett, Anne : "**Much To Do About Education**",4 th ed, Macmillan Education, 1978, p 34.

تغيير البنية الاجتماعية من خلال إعادة تنظيم التعليم الثانوي وفقا للنظام الشامل [١] .ومع وصول حزب العمال إلى الحكم حدث تغيير في البنية الاجتماعية قام معها حزب العمال بإعادة تنظيم التعليم الشامل بهدف تحقيق تكافؤ الفرص أمام الطبقات المختلفة للحصول على تعليم متساو وموحد من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية .

وزاد ضغط الطبقة المتوسطة على صناع السياسة التعليمية في إنجلترا نتيجة لزيادة حجمها واهتمامها بشئون التعليم. ويظهر ذلك في قضايا أساسية منها حق الآباء في اختيار أفضل المدارس لأبنائهم وسياسة المنافسة بين المدارس وسياسة حزب المحافظين الخاصة بخطة الأماكن المدعمة Assisted places.وسياسة حزب العمال الخاصة بمبادرة التميز في المدن Excellence in cities والتي ركزت على أن يتلقى معظم الأطفال في المدن الريفية تعليما متميزا في فصول دراسية متميزة يتشكل بعضها بالشراكة مع القطاع الخاص[٢].

وقد بلغ عدد السكان في إنجلترا ٨٥٦ ، ٤٩ ألف نسمة حسب تعداد ٢٠٠٣ وبلغت نسبة الزيادة السكانية فيما بين عام١٩٩١ وعام ٢٠٠٣ حوإلى (٥، ٦ %) [٣] . وهى نسبة ليست مرتفعة . ولكن فرضت زيادة عدد المهاجرين من دول الكومنولث والمستعمرات البريطانية تحديات هائلة على صنع السياسة التعليمية في إنجلترا نظراً لحاجة هؤلاء إلى تعليم خاص يتعلق بلغتهم واختلافاتهم الثقافية [٤]. وواجهت السياسة التعليمية في إنجلترا هبوطاً في معدل الزيادة السكانية من ٨٤٠,٠٠٠ عام ١٩٧٧ إلى ٥٤٠,٠٠٠ ترتب عليه إغلاق بعض المدارس وإعادة توزيع المعلمين . كما شهدت الفترة من ١٩٦٥ إلى ١٩٨٨ صنع سياسة تعليمية إثنية تتيح تعليم المهاجرين والأقليات العرقية حيث واجهت المدارس قبل عام ١٩٦٠ صعوبات في تعليم التلاميذ الذين ينتمون إلى قوميات مختلفة من المهاجرين الأوروبيين في فترة ما بعد الحرب في الستينات [٥].

---

(١) شبل بدران : " **التربية المقارنة دراسات في نظم التعليم** " الإسكندرية، الطبعة الثالثة، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠١، ص ٢٣٧.

(2) Thrup , Martin :" Education Policy And Social Class in England and New Zealand: An Instructive Comparison "in **Journal of Education policy" , vol 16, No.4** , 2001, P. 320.
www.woodlands-junior.kent.sch.uk/customs/questions/**population**.html 3

(٤) سعد الدين إبراهيم وآخرون : "**مستقبل النظام العالمي تجارب تطوير التعليم**" .عمان، منتدى الفكر العربي ، ١٩٨٩ ، ص ١٢٠.

(5) Race , Richard W. : "**Analysing Ethnic Education Policy Making in England and Wales** http:// www.shef.ac.uk/socst/Shop/race_article.pdf >accessed in 22/ 22.

ويتضح تأثير العوامل الاجتماعية على صنع السياسة التعليمية في فترة التسعينيات في الأهداف التي حددتها الحكومة من التعليم حيث ركزت عليها فقد قررت الحكومة عام ١٩٩٩ أن على التعليم أن يعمل على بناء مجتمع عادل وشامل يكون لكل فرد فيه فرصة متساوية لإبراز قدراته وإمكانياته .

كما يظهر تأثير تعدد الثقافات في المجتمع البريطاني في التركيز على الفروق الفردية بين الأفراد وانعكس ذلك على التعليم وأهدافه فاعتبر من ضمن الأهداف العامة للتربية في إنجلترا إعطاء كل فرد الفرصة من خلال التعليم والتدريب والعمل لكي يدرك قدراته وإمكانياته ، وبالتالي بناء مجتمع عادل وشامل ، واقتصاد متنافس .

ثانيا :النظام التعليمي في إنجلترا :

ينقسم النظام التعليمي في إنجلترا وفقا لقانون بتلر إلى ثلاث مراحل [١] وأول هذه المراحل ، المرحلة الابتدائية للأطفال فيما بين سن الخامسة والحادية عشر أو الثانية عشرة يليها المرحلة الثانوية ثم مرحلة ما بعد التعليم الإضافي [٢] وقد حدد قانون التعليم لسنة١٩٩٦ النظام التعليمي في إنجلترا في ثلاث مراحل هى [٣]:

١- مرحلة التعليم الابتدائي.

٢- مرحلة التعليم الثانوي.

٣- مرحلة التعليم الإضافي Further Education

١- مرحلة التعليم الابتدائي:

التعليم الابتدائي "هو تعليم نظامى يتناسب مع متطلبات الطلاب الذين لم يصلوا لسن العاشرة وستة شهور ."وتشمل مرحلة ما قبل المدرسة حيث تقدم بعض السلطات التعليمية المحلية تعليما لتلاميذ هذه المرحلة في صورة فصول تعليمية ملحقة بالمرحلة الابتدائية تستقبل أطفالا دون الخامسة كمرحلة تهيئة لهم ، قبل دخول المرحلة الابتدائية ولا تفرض مصروفات

---

(١) Paul,Sharp and john ,Dunford:" **The Education System in England and Wales**", 0pcit , p

(٢) فؤاد حلمي : " **مقدمة في التربية المقارنة**" .القاهرة ، حقوق النشر محفوظة للمؤلف ١٩٩٨ ، ص ٣٢٢

(3) Education Act 1996" http:// Stationery Office Majesty's Her www.legislation.hmso. Gov. UK/acts/acts/1996.

مدرسية للالتحاق لأبناء المدارس الحكومية[١].ويبدأ كل الطلاب تعليمهم الرسمي في إنجلترا عند سن الخامسة. وينتهي التعليم الإلزامي في إنجلترا عند سن السادسة عشرة وبذلك تكون مدة التعليم الابتدائي في إنجلترا ست سنوات للمرحلة الابتدائية وسبع سنوات للمرحلة الثانوية من سن ١١ إلى ١٨ .ومعظم المدارس الابتدائية مشتركة (بنين وبنات) وتوجد مناطق تعليمية تأخذ بالنظام الثنائي (ابتدائي ثم ثانوي) وأخرى تأخذ بالنظام الثلاثي (ابتدائي – متوسط – ثانوي). وتتكون المرحلة الابتدائية من مدرستين. [٢]

وتنقسم المرحلة الابتدائية في النظام الأول إلى مدرستين هما: [٣]

أ- مدرسة الأطفال Infant School :ومدتها سنتان من سن الخامسة حتى سن السابعة ، وتدخل هذه المرحلة في فترة الإلزام في إنجلترا، وتعتبر مرحلة إلزامية مجانية وتتم في أبنية مستقلة أو في أبنية مشتركة مع المرحلة الابتدائية، ويتعلم الطفل في هذه المرحلة مبادئ القراءة والكتابة والحساب ويكتشف بيئته المحيطة به.

ب- مدرسة الصغار "Junior School :مدتها أربع سنوات بعد سن السابعة حتى الحادية عشرة .

النظام الثانى : تنقسم المرحلة الابتدائية في إنجلترا إلى ثلاثة أقسام [٤]:

أ- مدرسة الحضانة: ويقبل بها الأطفال من سن الثالثة إلى سن الخامسة.

ب- مدرسة الأطفال: وهي بداية التعليم الإلزامي ويلحق بها الأطفال من سن الخامسة إلى سن السابعة.

ج- المدرسة الابتدائية: ويطلق عليها مدرسة الصغار ويلتحق بها الصغار من سن السابعة إلى سن الحادية عشرة.وتوجد هذه المدارس عادة منفصلة ولكننا نجد أحيانا مدرسة تجمع بين مدرسة الحضانة ومدرسة الأطفال، كما نجد مدرسة تجمع بين مدرسة الأطفال والمدرسة الابتدائية.وتهتم المدرسة المتوسطة بتلاميذ المرحلة العمرية ٨ – ٩

---

(١) عبد الغنى عبود ، بيومي ضحاوي ، وآخرون : :" **التربية المقارنة والألفية الثالثة ، الأيديولوجيا والتربية والنظام العالمي الجديد** " مرجع سابق، ص٣٥٢.

(٢) محمد منير مرسي: **الاتجاهات المعاصرة في التربية المقارنة** مرجع سابق ، ص١٨٠

(٣) عبد الفتاح جلال ، فتحية البيجاوى : " **إعداد وتدريب المعلمين في ضوء السياسة التعليمية**" .القاهرة، المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية ،١٩٩٥ ، ص١٥٩

(٤) فؤاد حلمي : **مقدمة في التربية المقارنة** " ، مرجع سابق، ص٣٢٢.

سنوات فتكون بذلك حلقة الوصل والانتقال بين التعليم غير الإلزامي في المراحل المبكرة والتعليم الإلزامي في المراحل المتأخرة.

٢- مرحلة التعليم الثانوى:

حدد قانون التعليم لعام ١٩٩٦ ، التعليم الثانوي :"بأنه تعليم نظامي يتناسب مع الطلاب في عمر التعليم الإلزامي وهم الطلاب فيما بين سن (١٢ – ١٩ سنة) Senior pupils أو الطلاب الذين لم يصلوا لسن ١٢ سنة Junior pupils " وهي مدارس تقدم نوعين من التعليم للطلاب في المرحلة العمرية من ١٦ – ١٩ سنة أحدهما تعليم غير أكاديمي والآخر تعليم أكاديمي. وتتنوع المدارس الثانوية حيث يوجد مدارس النحو Grammar schools وتقدم لطلابها تعليما أكاديميا عاما للفئة العمرية من ١١ – ١٨ أو ١٩ سنة . والمدارس الثانوية الحديثة Secondary Schools Modernوتقدم لطلابها تعليما أكاديميا عاما للفئة العمرية من ١١ – ١٦ سنة على ألا يتركوا المدرسة قبل هذا السن الإلزامي.

أما الكليات المتوسطة(تؤهل لتقديم الخدمات) Tertiary Colleges هي مرحلة دون التعليم الجامعي تقدم تعليم بعد سن ١٦ سنة ، سواء بنظام الانتظام لكل الوقت أو بعض الوقت.

والتعليم الإلزامي في إنجلترا من سن خمس سنوات إلى سن ستة عشر عاما ، وتقع مسئولية تنفيذ التعليم الإلزامي على الوالدين الذين تقع على عاتقهم مسئولية إلحاق أبنائهم بتعليم إلزامي مناسب لقدراتهم واتجاهاتهم، وأي تربية خاصة يحتاجونها إذا كانوا من ذوي الاحتياجات الخاصة[١]

أنواع المدارس في إنجلترا [٢] :

المدارس المستقلة (الحرة): Independent School

المدارس المستقلة (الخاصة). وهي أي مدرسة تقدم تعليما طول الوقت لخمسة طلاب أو أكثر في عمر التعليم الإلزامي أوفي سن أكبر أو أصغر،وهي ليست من المدارس التي تتلقى دعما من السلطات التعليمية المحلية ويتم تمويلها بشكل خاص و لها الحرية في أن لا تتبع المنهج القومي

(1) Education Act 1996" Her Majesty's Stationery Office http://www.legislation hmso Gov.UK/acts

(2) Education Act 1996" Her Majesty's Stationery Office http://www.legislation hmso Gov.UK/acts

المدارس المدعمة Grant maintained schools:

وهى المدارس التي تتم إدارتها وتأسيسها بواسطة هيئة إدارة مدرسية طبقا لقانون التعليم لسنة١٩٩٣، وقد تكون مدرسة ثانوية أو مدرسة ابتدائية.

والمدارس المدعمة تدار عن طريق الإدارة الذاتية المستقلة عن إدارة تدير المدارس العامة ويتم تمويل المدارس المدعمة مباشرة من الحكومة ، ويتوقف مقدار التمويل على أعداد الطلاب الذين يقبلون على الالتحاق بهذه المدارس (تم إنشاء ١٠٠٠ مدرسة عام ١٩٩٧) ، ويحق لهذه المدارس في الإدارة الذاتية وتحديد برامج الدراسة فيها [١] .

مدارس المقاطعات County School :

هى المدارس الثانوية أو الابتدائية التي يتم إدارتها بواسطة السلطات التعليمية ويتم تأسيسها بواسطة السلطات التعليمية المحلية. ويتم دعم وتمويل وتوجيه معظم المدارس بواسطة السلطات التعليمية المحلية أكثر مما يجمع من الضرائب المحلية [٢]

والمدارس التطوعية Voluntary school

الاختيارية والتي يتم تقديمها من جانب المؤسسات والهيئات الأخرى .

ويلاحظ انه يوجد في إنجلترا تنوع في المدارس وأسلوب تمويلها وطريقة إدارتها .بعضها يتم إدارتها بواسطة السلطات التعليمية المحلية،وبعضها يتم إدارتها وتأسيسها بواسطة هيئة مجلس الإدارة المدرسية، وأخرى يقدم لها السلطات التعليمية المحلية الدعم . ويمكن الآن أن ننتقل إلى كيفية صنع السياسة التعليمية في إنجلترا.والأجهزة المسئولة عن عملية الصنع.

وبعد هذا العرض حول نظام التعليم في إنجلترا قد يكون من المفيد ننتقل لكيفية صنع السياسة التعليمية في إنجلترا .

ثالثا : المؤسسات الرسمية المسئولة عن صنع السياسة التعليمية في إنجلترا :

يتصف النظام السياسي في إنجلترا بأنه نظام تعددي ليبرالي ديمقراطي يتيح لهيئات مختلفة المشاركة في صنع السياسة التعليمية وتتم عملية صنع السياسة التعليمية في إنجلترا على ثلاث مستويات هى المستوى القومي،والمستوى الإقليمي،والمستوى المحلي. ويتسم صنع

---

(١) عبد الجواد سيد بكر : "**السياسات التعليمية وصنع القرار**" ، الإسكندرية دار الوفاء لدينا الطباعة والنشر ، ٢٠٠٢ ص ٤٢

(2) Education Act 1996" Her Majesty's Stationery Office http://www.legislation hmso Gov.UK/acts.

السياسة التعليمية في النمط الإنجليزي [1] بالجمع بين المركزية واللامركزية بما يحقق قيادة السلطة المركزية وحرية السلطات المحلية بشكل فريد. وتنقسم مستويات صنع السياسة التعليمية بين الحكومة المركزية والسلطات المحلية Local Education Authorities (LEAs) والكنائس والمؤسسات التطوعية والمؤسسات التعليمية الحكومية والمسئولين عن مهنة التدريس .ويمكن وصف النظام الحالي بأنه "نظام قومي يدار محلياً". National System Localy Administrated

وحاليا يوجد في بريطانيا المجلس الأعلى لصنع القوانين والسلطة الإدارية" Supreme Law–making and Administrative Authority

وهو الجهة المسئولة عن إعطاء الصلاحيات للمحليات ١٠٤ سلطة تعليمية محلية (Leas) Local Education Authority للمشاركة في صنع السياسات التعليمية [2] .

ويتمثل المعنيون بصياغة السياسة التعليمية على المستوى القومي في الهيئات الرسمية الملكة والبرلمان ومفتشو صاحبة الجلالة Her Majesty's Inspectors ومجلس الوزراء.

١- **الملكة** The Queen:

الملكة هي الرئيس الأعلى للدولة في بريطانيا وتملك حل البرلمان وتعين رئيس الوزراء وملوك بريطانيا يتولون الحكم بالوراثة وبعض الشخصيات السياسية الهامة .ومن خصائص النظام البريطاني عدم مسئولية الملكة السياسية أمام البرلمان وإنما المسئول أمام البرلمان هو الوزارة [3] طبقا للمبدأ القائل "الملك يسود ولا يحكم". ، ويميز الإنجليز بين الملك كشخص طبيعي والتاج "The crown" الذي يعتبر مؤسسة قانونية تمتلك مجموعة من السلطات يطلق عليها prerogatives وأن عبارة الحاكم الأعلى تشير إلى الملك كفرد وعبارة التاج تشير إلى المملكة كنظام، وتعني السلطة التنفيذية العليا في الدولة وتتلقى الملكة معلومات منتظمة عن سير الأمور، والملكة تستشار ولكن لا تقرر وتحتفظ بحق التصديق على القوانين وتوقيع أوراق الدولة بحكم موقعها كرئيس للدولة ورئيس للسلطة التنفيذية في حين تنتقل الممارسة الفعلية إلى رئيس الوزارة.

---

(١) عبد الغني عبود : مرجع سابق ، ص ١٦٢.

(٢) عبد الجواد ابو بكر: "**السياسات التعليمية وصنع القرار**" ، مرجع سابق ، ص ٣٢

(٣) حافظ علوان حمادي الدليمي: "**النظم السياسية في أوربا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**" مرجع سابق، ص ١١١.

obeikandl.com

٢- البرلمان The Parliament :

يمثل البرلمان في إنجلترا أعلى سلطة تشريعية والمؤسسة المسئولة عن إعداد وإلغاء القوانين السلطة التشريعية.ويقوم بممارسة دوره الرقابي على أجهزة الدولة وإصدار تشريعات السياسة التعليمية من خلال القوانين التعليمية التي يصدرها، كما يقوم بصياغة القوانين وغيرها من التشريعات التعليمية البرلمانية والتي تهدف إلى تحقيق سياسة تعليمية قومية مواكبة للمتغيرات المجتمعية. ويتألف البرلمان في إنجلترا من الملكة ومجلس اللوردات.

ويضم حوالي ٧٠٠ عضواً غير منتخبين. ومجلس النواب أو مجلس العموم: ويضم ٦٥٩ عضوا منتخبا من البرلمان ويقوم الثلاثة بعمل البرلمان و تكمن السلطة العملية للبرلمان ، في مجلس النواب "العموم" لأنه يضم المنتخبين من قبل الشعب بينما يقوم مجلس اللوردات – مع أنه غير منتخب – بأعمال هامة بالنيابة [١]. ويختص البرلمان [٢] بصياغة القوانين "التشريع".ودراسة عمل الحكومة.والرقابة المالية وحماية الفرد ودراسة المقترحات الأوروبية ومناقشة الشئون الراهنة والاستماع إلى المرافعات ودراسة المقترحات الأوروبية .كما يقوم البرلمان في إنجلترا بدور تشريعي في التعليم من خلال مشروعات القوانين التعليمية المقدمة من الحكومة ، والتى تبدأ خطواتها باقتراح مشروع مقدم من الحكومة **government bill** وهى الورقة البيضاء white paper التي تتقدم بها الحكومة لشرح مشروعاتها ومبرراته والورقة الخضراء green paper وهي جزء من مشروع القانون ومبرر لتقديمه بجانب نتائج الاستفتاء التي يقوم بها حول ضرورة الإصلاح التعليمي. وهنا يتضح دور المشاركة الشعبية قبل أي تشريع تعليمي [٣]. كما يقوم البرلمان الإنجليزي بدور رقابي ويعني بدراسة وتقييم أعمال الحكومة مقرونة بحق البرلمان في أن يصدر أحكاما عن هذه الأعمال قد تقود إلى استقالة الحكومة إذا سحبت الثقة ويسهل محاسبة الحكومة إذا لم تنفذ برنامجها أو حدث فيه اختلاف .

ومجلس اللوردات مجلس وراثي يتوارثه الأبناء عن الآباء ، كما يحتوي على لوردات غير وراثيين يمنحهم الملك لقب نبيل، ويؤدي اللوردات دوراً مهماً في النظام السياسي البريطاني من خلال التشاور" ولهم حق الاعتراض على القوانين التي يقرها مجلس العموم، ويبدأ بداخله مناقشة مشروعات القوانين قبل أن تنتقل لمجلس العموم ، ويعتبر مجلس اللوردات

---

(1)www.Parliamentu.k:theHouseofLords
http://www.parliament.uk/about_lords/about_lords.cfm.

(2) Ibid .

(٣)عزة محمد عفيفي: "دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية دراسة مقارنة بين كل من جمهورية مصر العربية والمملكة المتحدة " . مرجع سابق، صـ ١٠٤-١٠٦ .

بمثابة محكمة الاستئناف العليا في النظام القضائي البريطاني حيث أنه له اختصاصات قضائية بواسطة تسعة قضاة من أعضاء هذا المجلس وليس له أي صلاحيات تجاه القوانين المالية [1].

مجلس العموم House of Commons:

يُعد مجلس العموم مركز الثقل الحقيقي بالنسبة للعملية التشريعية، ويضم الممثلين المنتخبين من قبل شعب إنجلترا وصاحب الاختصاص بالنسبة للقوانين والمسئول عن صياغة السياسات العامة ، وهو وحده صاحب الحق في مساءلة الوزارة ومنحها الثقة أو حرمانها، ويتكون من ٦٥٩ عضواً ويُنتخب أعضاؤه عن طريق الانتخاب الفردي المباشر، ويتمتع باختصاصات واسعة جداً منها الصلاحيات التشريعية والمالية والاختصاصات السياسية والرقابة على السلطة التنفيذية .

دور البرلمان الإنجليزي في التشريع :

يتألف البرلمان في إنجلترا من الملكة ومجلس اللوردات ويُصدر البرلمان حوالي مائة قانون كل عام وأكثر من ٣٠٠٠ وثيقة تشريعية ويستطيع البرلمان صنع قوانين جديدة بدون استشارة الشعب في التعامل مع تغيرات المجتمع. وفي بعض الأحيان يستشير البرلمان الشعب عن **طريق الاستفتاء الشعبي.**

ويمر صنع القانون داخل البرلمان الإنجليزي بمراحل عديدة تبدأ مرحلة التجهيز والتمهيد Parliament Stage [2] وهي مرحلة إعداد مذكرة واضحة تسمى مسودة draft بعد إجراء مناقشات ومداولات مع من يتأثرون بصدور هذا القانون .يليها مرحلة الاستشارةConsultation ، ويتم تنظيمها بواسطة الحكومة بالتعاون مع الموظفون المدنيون حيث تضع الحكومة أفكارها الخاصة بمشروع القانون في ورقة استشارية تعرف باسم "الورقة الخضراء" "Green Paper"، ويجمع فيها الموظفين المدنيين آراء وتعليقات المؤسسات والمنظمات ، وأثناء رحلة الورقة الخضراء داخل البرلمان يطلق عليها Bill (مشروع قانون)، وتبدأ من مجلس النواب أو مجلس الأعيان ويظل مشروع قانون إلى أن يصدق عليه ملكيا وبذلك يصبح مرسوما.

---

(1)U.K Parliament , **House of Lords, The work of House of Lords – its RolesFunctions and Powers** , http://www.parliament.uk/about_lords/about_lords.cfm.

(2) Parliament & Government : **"Making a law "**, http://www. Parliament. U.k/ education unit htm p.3.

وكل مذكرة أو مشروع قانون يعرض في البرلمان بواسطة الوزير المختص.أما المرحلة الثالثة فهى مرحلة صدور مذكرة محددة في "ورقة بيضاء" White paper وهي أساس للمذكرة التي سوف تقدم للبرلمان.

كيفية صياغة مذكرة مشروع قانون داخل البرلمان الإنجليزي:

يضع فريق عمل من المحاميين ، المحللين ورقة تعرف باسم المسودة draft وهم برلمانيون يعملون في مجلس الشورى البرلماني .وهو جزء من مكتب مجلس الوزراء ولابد أن تكون المذكرة محددة ودقيقة.وتمر المذكرة الحكومية بمراحل عديدة في البرلمان قبل أن تصبح مرسوما برلمانيا وتبدأ في مجلس النواب.

أولا: القراءة الأولى: الغرض منها معرفة الأعضاء لما تدور حوله المذكرة

ثانيا :القراءة الثانية: وفي هذه المرحلة يأخذ الوزير مسئولية توضيح الغرض الأساسي من المذكرة، ويجيب على الأسئلة العامة حول مشروع القانون.وفي حالة موافقة المجلس على مذكرة مشروع القانون فإنها تكمل إلى المرحلة الثالثة والتي تعرف باسم مرحلة اللجنة Committee Stage. ثم مرحلة التقرير في هذه المرحلة يتم إجراء التعديلات اللازمة على المذكرة وإعادة طباعتها مرة أخرى .

ثالثا : القراءة الثالثة: وهي مرحلة الفحص الإجمالي للمذكرة وهذه القراءة تعطي فرصة لمجلس النواب النظر في المذكرة ككل شاملة كل التعديلات والتقارير.وتمر المذكرة بنفس الخطوات السابقة في مجلس اللوردات وبمجرد أن يمرر مجلس النواب أو الأعيان مذكرة مشروع القانون لابد أن تذهب في الحال إلى الملكة للتصديق الملكي. وبعد عرض كيفية صياغة مذكرة مشروع قانون داخل البرلمان الإنجليزي ، والمراحل التي يمر بها ، والأسلوب الذي يتم به صنع السياسة التعليمية في إنجلترا .يكون من المناسب عرض أهم القوانين التعليمية التي أصدرها البرلمان الإنجليزي .

القوانين التعليمية التي أصدرها البرلمان الإنجليزي في التسعينيات:

قانون ١٩٩٢ قانون التربية والمدارس: [١]، وقانون التعليم لسنة ١٩٩٦[٢]، وقانون المعايير وإطار العمل في إنجلترا لعام ١٩٩٨.وقانون التدريس والتعليم العالى ١٩٩٨HEA.

---

(1) Education Schools Act 1992 : **http:// www.Legislation . homso . gov . u.k /acts.**
(2) Education Act 1996 : **htpp:/ www.Legislation . hmso . gov. uk/act 1996 / 199800/ htm.**

وقانون قروض ومنح الطلاب لعام ١٩٩٨ في إنجلترا [١] ،وقانون التعلم والمهارات لعام ٢٠٠٠ المجلس [٢]. وقانون التعليم في إنجلترا لعام ٢٠٠٢ [٣] والذى يتناول هذا القانون توافر الأطر التشريعية (القانونية الجديدة) الأجهزة المؤهلة لمشروعات التجديد التي يمكن أن تسهم في رفع المقاييس (المعايير) التعليمية .

نموذج لكيفية صنع السياسة التعليمية في إنجلترا:

صنع قانون الإصلاح التعليمي لعام ١٩٨٨ في إنجلترا :

أولا : قامت الحكومة بطرح استفتاء عام موجه إلى المهتمين بالتعليم من كافة التخصصات وبعد ذلك اجتمعت لجنة Task Group on Assessment and Testing (TGAT)، وقامت بتجميع العناصر المشتركة من التقارير التى نتجت عن الاستفتاء في الورقة الخضراء ،ووضعت أفكار المنهج القومي التي تعتبر جزءاً من عملية صنع قانون الإصلاح التعليمي لسنة ١٩٨٨ [٤]. وتم عرض هذا المشروع على البرلمان كجزء من عملية صنع قانون الإصلاح التعليمي لسنة ١٩٨٨[٥].

ثانيا: رفعت مجموعة التقييم والاختبار تقريرا إلى الحكومة في ديسمبر عام ١٩٨٧م، ووضعت الخطوط العريضة لبناء المنهج ومقاييس أدائه والتي تم قبولها بشكل واسع

ثالثا: تبع ذلك وضع فرق عمل لكل مواد المنهج القومي الدراسية، وحددت المنهج للمواد الدراسية ومقاييس الأداء المصاحبة لها ، وبعد الاستشارة ومراجعة هذه المناهج الجديدة وتم تنفيذها

رابعا: عقدت مشاورات بخصوص مراجعة كل من المنهج ومعايير الأداء لكل المواد الدراسية للمنهج القومي في ١٩٩٤ ،وتم طباعة وتوزيع هذا المنهج القومي على الجداول المدرسية في يناير ١٩٩٥ .

ويلاحظ أن هذه الخطوات تتيح فرصة المشاركة الشعبية في عملية صنع السياسة التعليمية من خلال الاستفتاء الذى توجهه الحكومة إلى خبراء التربية للاستفادة من خبراتهم قبل البدء في أي

---

(1) Education Act 1998 : **htpp:/ www.Legislation . hmso . gov. uk/ act 1998 / 199800/ htm.**

(2) Education Ac t 2000. **http:// www.Legislation . homso . gov . uk/acts 2000**

(3) Education Ac t 2002 **: http//www.hms.gov.uk/acts 2002.**

(4)http:// www.nc.uk

(5) Rouddock Graham : **"England and Wales" in performance standards in education in search of quality**, organization for economic co-operation and development ,op cit , p. 81.

تشريع تعليمي جديد، والمتمثلة في الورقة الخضراء **Green Paper** ، وتظهر هذه المشاركة في تلقى الحكومة سيلا من التقارير والمقترحات والإجابات التي تشكل بداية الإصـــلاح التربـــوي المطلوب .

٣- هيئة التفتيش على المعايير Office of Educational Standards OFSTED

يرجع إنشاء هيئة مفتشي صاحبة الجلالة **Her Majesty's inspectors** في إنجلترا إلى عام ١٨٣٩م ،وهى هيئة مستقلة ولا تتبع وزير الدولة وتتبع صاحبة الجلالة. وتتمثل الوظيفة الرئيسة لهيئة مفتشي صاحبة الجلالة في زيارة المدارس والكليات ومؤسسات التعليم العالي والجامعات ، وتقديم تقاريرها إلى وزير التعليم، وكذلك تقدم النصيحة المتخصصة له ولوزارته، وتشمل مسئوليات هيئة مفتشي صاحبة الجلالة كل عناصر العملية التعليمية وتهتم بتطبيق السياسة التعليمية والعمل على تحقيقها . وتسهم هيئة مفتشي صاحبة الجلالة على المستوى القومي في إنجلترا بشكل مباشر في صياغة السياسة من خلال التقارير التى تقوم بنشرها .

كما تهدف إلى رفع المعايير التعليمية من خلال نظام تفتـــيش مـــستقل ، والتأكـــد مـــن اتبـــاع التشريعات والقوانين .وينظم التفتيش على المدارس، ويحدد وظائف هيئة التفتيش قانون التربية والمدارس لعام ١٩٩٢، وأول وظيفة هى إعلام وزير الدولة بصفة مستمرة عن نوعية التعلـــيم في مدارس إنجلترا ، والتفتيش عن مدى توافر معايير الجودة النوعية في المـــدارس ،وتقيـــيم خدمات السلطات التعليمية المحلية [١]، وتشجيع المنافسة بين المدارس، وتقديم النصيحة لـــوزير الدولة بشأن الأمور التي يحددها.

ويتم التفتيش مرة كل (٤-٦) سنوات وتقوم المدرسة بإعلام أوليـــاء الأمـــور بموعـــد التفتيش .وتستغرق الزيارة ١-٤ أيام ، ويكتب المفتشون تقريراً عن جميع أنشطة المدرسة بما فيها إدارة المدرسة ،وجميع الخدمات والتسهيلات المتوفرة بها ، ويوزع على الآبـــاء ويكـــون متاحـــا على الإنترنت ويطلب من المدارس وضع خطة لتطوير التعليم بهـــا وتوضـــح كيفيـــة تنفيذها [٢]. وطبقا لقانون التعليم لسنة ١٩٩٦ يتم التفتيش على أداء السلطات التعليميـــة المحليـــة بمساعدة لجنة الفحص Audit Commission والتي نشرت تقريرها "Changing Partners"

---

(1) Education (Schools) Act 1992 : Op cit

(2) Janet ouston , Brian Fidler : "Educational Accountability in England and wales", **Journal of education policy**" March , vol 12 . Lssue 112 1998 , p.6

عام ١٩٩٨ [١].وتضمنت الوثيقة خمس عشرة توصية تأخذها السلطات التعليمية المحلية في الاعتبار عند تطبيقها لسياستها ومراجعة أدوارها [٢] .

كما يقوم رئيس التفتيش بإعداد تقرير سنوي لوزير الدولة، وتوضع نسخة منه في البرلمان قبل انعقاده وقد طبقت الحكومة نظاماً للإنذار المبكر عام ١٩٩٧ يتم بموجبه أن تعد المدرسة خطة عمل لتطوير أوجه الضعف التى حددها المفتشون فيها .وتم تنظيم التفتيش على مرحلة رياض الأطفال.ومؤسسات التعليم الإضافي Fruther education. [٣]

٤- مجلس الوزراء:

تتكون الحكومة البريطانية أو السلطة التنفيذية من مجموعة من الوزراء يتولون الحكم على أساس الانتخابات البرلمانية ومجلس الوزراء هو مركز النظام السياسى البريطانى وهو الجهاز الرئيسى لصنع القرار في الحكومة البريطانية [٤].

و"رئيس الوزراء" هو الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية، ويحكم باسم الملكة ويمثل رئيس الوزراء في إنجلترا رئاسة الحزب الحاكم وله حق اختيار الوزراء وتعيينهم [٥]. وعليه تقع المسئولية النهائية ، ويتمتع بسلطات واسعة ويستمد سلطته من دعم الملكة له داخل البرلمان ، ويحتل مكانة تجعله قادرا على تحقيق أفكار ومبادئ الحزب الذي ينتمي إليه. ويكون مسئولا عن اختيار أعضاء هذا المجلس أمام البرلمان الإنجليزي، ومهمة مجلس الوزراء تتمثل في صياغة قرارات السياسة العامة للمجتمع والإشراف على تنفيذها [٦].

كما يقوم رئيس الوزراء بالتنسيق بين المجلس والوزارة حيث يعرف أداء الوزارة ومشاكلهم، وينقلها إلى المجلس الوزاري، ويتم العمل داخل المجلس عن طريق النقاش والتشاور لا عن طريق التصويت، ويختار رئيس الوزراء القرار.وقد تناوب على رئاسة مجلس الوزراء في إنجلترا حزبان كبيران هما حزب المحافظين وحزب العمال[٧]. وكان من أبرز الشخصيات

---

(1) Derek Show : "**Target Setting, Inspection and Assessment" ,: in:** Docking jim: **" New Labour polices for school , Raising the standards" ,** London , Dand Futton publishes, 2000,p

(2) http://www.ofsted.gov.uk/reports

(3) Learning and shills Act 2000

(4) **http ://WWW.number . 10 . gov . uk / output /page 29 . asp**

(5) Rodney , Brazier : **"Constitutional Practice ;The Foundation of British Government",** London , third Edition , Oxford University Press ,1999 , p 13-14.

(٦) رمضان أحمد عيد: " السياسة التعليمية واتخاذ القرار . دراسة مقارنة فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وإنجلترا وفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية " مرجع سابق، صـ ٩٨.

(7) John , Kingdom: " **Government and Politics In Britain: An Introduction** , 2nd, Edition, Cambridge Polity press , 1999 , pp.418-419.

التى تولت منصب رئاسة الوزراء السيدة مارجريت تاتشر التى تمكنت من خلال منصبها من تطبيق آراء الحزب وآرائها [1]. ويعاون رئيس الوزراء **هيئات استشارية** تمد رئيس الوزراء والوزراء بالمعلومات والنصح بشان بدائل السياسات وتعزز التعاون بين الوزارات المختلفة وتقدم المساعدة في تحديد الأولويات [2]. ويتغير تشكيل هذه المجالس بتغير رئيس الوزراء.

ولا توجد في بريطانيا حكومة مستقلة فالسياسة فيها تدور في إطار حزبي، وقد يحدث ائتلاف فتدخل عدة أحزاب في تشكيل حكومة واحدة، ولايضم المجلس جميع الوزراء ، وإنما يقتصر على مجموعة مختارة منهم، والمجلس مسئول مسئولية تضامنية عن صياغة السياسة العامة للمجتمع، ويتم اتخاذ القرارات فيه بشكل جماعي ، حيث يشارك جميع أعضائه في صياغة السياسة ، ويتضامن جميع الأعضاء حتى أصحاب الاعتراضات أمام البرلمان ، ويجب على أعضاء المجلس أن يعطوا الانطباع للبرلمان بوحدة الوزارة.

ودور مجلس الوزراء في إنجلترا صياغة أهم أهداف السياسة التعليمية العامة، وتهدف السياسة التعليمية في إنجلترا إلى إكساب أبناء المجتمع الإنجليزي مستويات اجتماعية غير متمايزة ، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بينهم وتحقيق ديمقراطية التعليم والتي تعد الركيزة الاجتماعية للسياسة التعليمية ، وكذلك تحسين نوعية هذا التعليم وزيادة كفاءته.وفي هذا الإطار قامت الحكومة بإصدار عدة وثائق تبلور سياسة الحكومة البريطانية في تطوير التعليم في إنجلترا وويلز منها الدليل الرسمي للتعليم في بريطانيا١٩٩٢ والذي أصدرته وزارة التعليم والتوظيف عام ١٩٩٢، وحددت فيه أهداف التعليم الابتدائي والثانوي.

وفي مايو ١٩٩٨ أصدرت الحكومة تقريرها عن إصلاح تمويل المدارس بعنوان "التمويل العادل ، تطوير مخصصات المدارس ١٩٩٨" الذي أضاف بعداً آخر للعلاقة بين السلطات التعليمية المحلية والمدارس، واحتوى التقرير على مبادئ أساسية منها رفع المقاييس والمعايير التعليمية.والإدارة الذاتية للمدارس وتطوير مبادئ الحكم شبه المستقل.والمساءلة وتحديد مسئوليات التمويل وتكافؤ الفرص. ودعم تطوير المدارس وإعداد خطط تطوير التعليم ومتابعة المدارس من خلال التفتيش، وتطبيق برامج خطة تطوير التعليم وتقديم الخدمات التعليمية لذوي الاحتياجات الخاصة(SEN).

---

(1) Dennis , Kvanagh : "**Thatcherism and British Politics, The End of Consensus**", second Edition , Oxford University press , 1995 , PP.245-246.

(2) John , Kingdom : **Government and Politics In Britain: An Introduction,** Op cit , p.417 .

وقد أصدر مجلس الوزراء تقريرا عن تطوير مهارات الكبار لمساعدة الاقتصاد على التنافس [١]. ويقوم مجلس الوزراء بمراقبة الخدمة العامة ،كما يقوم المجلس بدور تشريعي وأكثر القوانين من صنع الحكومة وتقدر نسبة القوانين ذات الأصل البرلماني بـــ ١٠% من مجموع التشريعات وللحكومة الإنجليزية حق إصدار التشريعات. وتهدف الحكومة البريطانية إلى **توفير التعليم للجميع** [٢] وتسعى إلى رفع المستوى التعليمي إلى أقصى حد ممكن في جميع مراحل التعليم، و الحكومة مسئولة عن استمرار التحسين الكيفي والجوهري للتعليم، وأن تكون العملية التعليمية مناسبة لقدرات الطلاب وتلبي مطالب الدولة .

٥- وزارة التربية والمهارات Department of Education and Skills :

وزارة التربية هي الهيئة المركزية المسئولة عن إدارة التعليم وعن تقديم الخدمات التعليمية، وتعتبر من أهم أجهزة صنع السياسة على المستوى القومي فهى مسئولة عن صياغة السياسة القومية للتعليم دون الجامعي والمحافظة على المستويات القومية للتعليم، والتحكم في عدد المباني المدرسية وتوفير المعلمين وتدريبهم، و تقوم بدور هام على المستوى القومي في صياغة التشريعات التعليمية ، واقتراح مشروعات القوانين يشاركها في ذلك السلطات التعليمية المحلية على المستوى الإقليمي والمجالس الإدارية المدرسية على المستوى المحلي، وتعتبر هذه المجالس شكلاً من أشكال الاتصال بين السلطات التعليمية المحلية والمدرسة.

ويقوم البرلمان بإقرار القوانين التي اقترحت من قبل، أما صياغة السياسات التعليمية التي تنفذ هذه التشريعات فتتم على المستوى الإقليمي والمحلي.وبذلك يتضح أن صنع السياسة التعليمية في إنجلترا يتم على ثلاثة مستويات هى المستوى القومى والمستوى الاقليمى والمستوى المحلى، ومن أبرز الوثائق التى أصدرتها وزارة التربية والمهارة في إنجلترا" **الإستراتيجية الخمسية للأطفال والمتعلمين عام ٢٠٠٤**" [٣] . **"Five Year Strategy for Children and Learners** " والتى ركزت على محاور أساسية منها مدارس رياض الأطفال والمدارس الابتدائية،والمدارس المتخصصة المستقلة، والتخصص والاختيار في المدرسة الثانوية ، والتعليم والتدريب في سن ١٤ – ١٩عاما ، و مهارات الكبار . كما أصدرت في ٢٢ مارس وثيقة الورقة البيضاء والذى رسمت أول استراتيجية قومية للمهارات لتعليم الكبار مدى الحياة [٤].

---

(1) http ://WWW.number . 10 . gov . uk / output /page

(٢) عبد الغني عبود بيومي ضحاوي وآخرون : مرجع سابق ، ص ٣٤٥.

(3) http ://www.dfes.gov.uk.publication /5 strategy/exec. Shtml . accessed at .

(4) Department for education and Skills : **Skills Strategy white Paper 21 st Century 2003**

ويرأس الوزارة وزير عضو من مجلس الوزراء ومسئولية وزير التربية هى العمل على تطوير التعليم، وتطوير المؤسسات التعليمية ، والتأكد من قيام السلطات التعليمية المحلية بدورها بفعالية في تنفيذ السياسة القومية ، وتقديم الخدمات التعليمية في كل منطقة وتخضع كل السلطات التعليمية لرقابته وإشرافه، ويمكنه أن يرغمها إذا دعت الضرورة إلى اتباع سياسة تعليمية معينة . ويمثل وزير التعليم في إنجلترا الحزب الحاكم في وزارته وهو مسئول أمام البرلمان الإنجليزي عن تنظيم التعليم قبل الجامعي والإشراف عليه، وهو مسئول أيضا عن المباني المدرسية وعن تحقيق المعايير القومية للتعليم [١].

و يشترك وزير الدولة والمهارات في كل من السلطة التشريعية (عضو في مجلس العموم) والسلطة التنفيذية (عضو في مجلس الوزراء) ويعاون الوزير في إدارة التعليم سكرتير برلماني عضو في البرلمان وعضو في الحكومة .كما يعاون الوزير في إدارة الوزارة وكيل الوزارة الدائم سكرتير دائم على قمة التنظيم الإدارى في الوزارة **Permanent Secretary**) وهو من كبار الموظفين المدنيين الدائمين، ويعتبر مسئولا مسئولية مباشرة أمام الوزير. ويلي وكيل الوزارة نائب له يليه في الرتبة وكلاء وزارة كل منهم مسئول عن جهاز من أجهزة الوزارة،وكل جهاز ينقسم إلى إدارات يديرها سكرتير مساعد، وكل إدارة تنقسم إلى أقسام يديرها رؤساء. كمايساعد الوزير في رسم السياسة التعليمية مجلس التعليم الاستشاري المركزي لإنجلترا وويلز إلى جانب المجالس الاستشارية المركزية الأخرى الخاصة بالامتحانات،إعداد المعلمين،التجارة،الصناعة.ويسترشد الوزير بآراء عدد من المجالس التي تهتم بشئون التعليم وعدد من الهيئات المستقلة مثل المركز القومي للبحوث التربوية وغيره كما يسترشد بمجلسين استشاريين للتعليم يبحثان المشكلات التربوية في البلاد،أما ديوان الوزارة فهو يتكون من مجموعة من الموظفين الدائمين ويرأسهم سكرتير دائم يعتبر مسئولا عن كافة النواحي الإدارية [٢]

وقد أعطى قانون الإصلاح التعليمي سنة ١٩٨٨ الوزيرسلطات أكبربوصفه رجلا سياسيا مشتركا في الحكومة، وقد قامت حكومة المحافظين برئاسة جون ميجور في عام ١٩٩٥ بالدمج بين وزارتي التعليم والعلوم Department of Education and Science ووزارة التعليم والعمل Department for Education **and** Employment مما يشير إلى التوجه الحكومي إلى

---

(١) رمضان أحمد عيد: " **السياسة التعليمية واتخاذ القرار . دراسة مقارنة فى الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وإنجلترا وفرنسا مع التطبيق على جمهورية مصر العربية** " مرجع سابق ، ص ١١٢.

(٢) عبد الغني عبود : " **إدارة التربية في عالم متغير**" مرجع سابق ، ص ١٦٣.

الربط بين التعليم والعمل. وعندما فاز حزب العمال في الانتخابات أجرى بلير تغييرا في الوزارات الحكومية عام ٢٠٠١ ومن ضمن التغيرات أن أعاد تسمية وزارة التعليم والتوظيف ، **بوزارة التعليم والمهارات.** [١] Department of Education and Skills ويشير ذلك إلى توجه الحكومة نحو الاهتمام بإكساب الطلاب المهارات اللازمة للحياة. وتتحدد مسئولية وزارة الدولة للتعليم و المهارات في إنجلترا في إدارة التعليم ،و سياساته و استراتيجياته والتمويل، بما فيها تمويل السلطة المحلية، والتعيينات .

ويتولى التعليم وزيران لكل منهما مسئوليات محددة **وزيـــر التعليـــم الأول** : Secretary of State for Education وهو الأعلى مرتبة داخل التنظيم الرسمي للحكومة ويشارك في صياغة السياسة التعليمية. **والوزير الثاني** هو وزير التعليم المفوض ويرأس وزارة التربية أو The Junior minister أو Minister of State for Education وهو الذي يضع استراتيجيات وخطط تنفيذ السياسة الموضوعة ويقوم رئيس الوزراء باختياره وتعيينه ويعتبر مسئولا أمام وزير الدولة للتعليم عن أعمال وزارته [٢].

ويوجد حاليا وزيران للتعليم **الوزير الأول:** وهو وزير الدولة للمعايير المدرسية والتعليم قبل الجامعي [٣]. وهو مسئول عن إصلاح التعليم في المدارس والتنوع في المدارس المتخصصة ، والمدارس النموذجية ، والأكاديميات المدنية، وتنفيذ هياكل مدرسية جديدة والمدارس المستقلة ،وهو مسئول أيضا عن التميز في المدن والأطفال الموهوبين ومناطق التأثير التعليمي، ووحدات دعم التعليم ومراكز تعليم المدينة والمعايير المدرسية وجهاز التفتيش OFSTED، وقضايا رعاية الاطفال في السنوات الأولى في مجلس العموم.

الوزير الثانى :هو وزير الدولة للتعليم العالي والتعليم مدى الحياة: وهو مسئول عن التعليم العالي و مجلس تمويل التعليم العالي لإنجلترا، ودعم الطلاب، وتقديم قروض الطلاب، والأجور في قطاع التعليم العالى HE [٤]. أما مجلس التعليم و المهارات فهو مسئول عن التعليم مدى الحياة ،ورفع المعايير في مرحلة التعليم ما بعد ١٦ سنه وإدارة تفتيش تعليم الكبار والمؤهلات المهنية. ويساعد الوزيران ثلاثة مساعدين هم:

---

(1) Parliament & Government U.K :"Parliament & Government", Eduaction officer, March 2002 http: //www. Parliament .U.K Education unit .u.k.

(٢) أماني محمد حسن نصر: " **جماعات المصالح والسياسة التعليمية فى جمهورية مصر العربية ، والمملكة المتحدة ، دراسة مقارنة** ". مرجع سابق ، ص ٢١٦.

(3) Cabinet Office "**List of Ministerial Responsibilities, including agencies**" Office of Education and skills , U.K www. Dfes.gov.uk. july2001

(4) Ibid

openkanal.com

١- مساعد وزير الدولة البرلماني للسنوات الأولى والمعايير المدرسية

٢- مساعد وزير الدولة البرلماني لتعليم الكبار والمهارات الأساسية للتعليم مدى الحياة.

٣- مساعد وزير الدولة البرلماني لتعليم و تدريب الشباب: "وهو مسئول العمل مع وزير الدولة للتعليم مدى الحياة و التعليم العالي وسياسة التعليم للشباب من سن ١٤ -١٩

المجالس الاستشارية المركزية Central Advisory Councils :

يقوم مجلس التعليم الاستشاري المركزي في إنجلترا بمساعدة الوزير في رسم السياسة التعليمية لإنجلترا وويلز إلى جانب المجالس الاستشارية المركزية الأخرى الخاصة بالامتحانات وإعداد المعلمين والتجارة والصناعة "وتعتبر هذه المجالس الاستشارية مسئولة عن التخطيط للسياسة التربوية على المستوى القومي ، ومسئولة عن تطوير المناهج الدراسية والامتحانات وتوجيه النصح للوزراء في الأمور التعليمية ، ويتم تعيين أعضاء هذه المجالس لمدة ست سنوات، ويشترط لتعينهم الخبرة المباشرة بالتعليم ويتم استبدال ثلث الأعضاء سنويا، وتعتبر هذه المجالس الاستشارية المركزية مسئولة عن التخطيط للسياسة التعليمية على المستوى القومي، وعن تطوير المناهج الدراسية والامتحانات وتوجيه النصح للوزراء في الأمور التعليمية، ويتم تعيين أعضاء هذه المجالس لمدة ست سنوات، ويشترط لتعينهم الخبرة المباشرة بالتعليم، ويتم استبدال ثلث الأعضاء سنويا.

حدد البند رقم (٣٩٠ -٣٩١) من قانون التعليم في إنجلترا لسنة ١٩٩٦ شروط تأسيس المجالس الاستشارية المركزية Central Advisory Councils ووظائفها وسلطة وزير الدولة للتعليم في إدارتها. ومن هذه المجالس سلطة التقويم والمناهج الدراسية School Curriculum and Assessment Authority (SCAA) [١] أنشئت عام ١٩٩٦ وتختص بمراجعة ومراقبة المناهج والاختبارات المدرسية والتقويم وكل ماله صلة بالمناهج المدرسية والاختبارات والتقويم المدرسي ، وهي مسئولة عن الاختبارات والتقويم حتى سن الرابعة عشرة وعن المناهج حتى سن الثامنة عشرة [٢] وعن العملية الفعلية لإقرار سياسة المعايير القومية The National Standards .

---

(1) **Education Act 1996** : http: // Gov. UK/acts/acts/1996. http:// www.legislation.hmso www.legislation.hmso. / 1996 P 358

(2) Ruddok , Graham : **England and Wales" in performance standards in education in search of quality** " OP. Cit , p. 79

و قد تم وضع معايير وتم إقرار هذه المعايير بواسطة مجموعات عمل تم تعيينها من قبل الحكومة.وقد شهدت إنجلترا انخفاضا ملحوظا في المعايير التعليمية في التسعينيات مما أكد عدم ملائمة المعايير لأهداف التعليم والتدريب القومي المعدلة (NETTS) .

وأكدت وثيقة الورقة البيضاء أهداف الحكومة حتى عام ٢٠٠٢ على ضرورة رفع مستوى المعايير التعليمية من خلال جداول تقييم الأداء المدرسي National league table حيث ينبغي أن يكون لكل مدرسة جداول لتقييم الأداء المدرسي تعرض مستوى لإنجاز الطلاب وتتحمل كل مدرسة مسئولية تحقيق أهدافها من أجل الارتقاء بالمعايير[١]، ويمكن تلخيص أداء المدرسة في مؤشرات تعطي صورة دقيقة عن نجاح المدرسة أو فشلها[٢]. بهدف تشجيع المدارس على رفع مستوى أدائها ومساعدة التلاميذ على الأداء الأفضل [٣].

ويوجد أيضا المجلس القومي لامتحانات الثانوية Secondary examination council الذى تم إنشاؤه عام ١٩٨٣ ولجنة تطوير المناهج المدرسية School curricula development committee كهيئتين استشاريتين للقيام بأبحاث ودراسات لتطوير المناهج الدراسية والامتحانات، ويمثل فيه المعلمون والآباء والاتحادات التجارية المعنية وبحث المشكلات التعليمية وتقديم المقترحات والإرشادات للسلطة التعليمية المركزية لتطوير الامتحانات وصياغة الامتحانات، وهو المسئول عن إدارة امتحانات الشهادة العامة للتعليم الثانوي I G C E .

وحدة المعايير والفعالية Standards and Effectiveness unit :

وحدة المعايير والفاعلية هي جزء من الإدارة التعليمية وهي تعمل على تعزيز المعايير وتضمن مساهمة شركاء العملية التعليمية [٤]، وتهدف إلى خدمة التعليم و رفع المعايير التعليمية تقديم النصح لوزير الدولة فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ السياسات لتطوير المعايير المدرسية لكي تحقق الأهداف القومية في القراءة والكتابة والحساب.

---

(1) Department for Education and Employment: "**The White Paper , Excellence in Schools, 1997".**

(2) Barber , Michel : **Creating a framework for success in urban Areas**" in "School development theories an international handbook " Opcit . P.14

(3) Janet ,ouston & Brian Fidler : "Educational Accountability in England and wales", **Journal of education policy**" Opcit , p …

(4) Derek , Show : **Target Setting, Inspection and Assessment in Docking jim, New Labour polices for school, Raising the standards written** Op. cit. P.

المجلس الاستشاري القومي للتعليم وأهداف التدريب:

أسست الحكومة البريطانية المجلس الاستشاري القومي للتعليم وأهداف التدريب في عام ١٩٩٣ National Advisory council for education and training targets ،وهو جهاز مسئول عن تقديم النصح والإرشاد للحكومة لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحقيق أهداف التعليم وتطويرها من خلال رفع مستوى المعايير ومن خلال التأكيد على تكافؤ الفرص بحيث يحصل جميع الطلاب على التعليم المناسب والفرص الكافية للحصول على المؤهلات المميزة، وأن يعمل التدريب والتعليم على تنمية الاعتماد على الذات لدى الأفراد وتعزيز المهارات الأساسية.

مراكز البحوث التربوية في إنجلترا:

تتميـــز الإصـــلاحات التعليمية في المملكة المتحدة بقيامها على أساس الدراسة والبحث [١].ويتم تنظيم البحث التربوي في إنجلترا من خلال المؤسسة القومية للبحث التربوي وأقسام التربية بالجامعات وكليات التربية ، وأقسام الاجتماع وعلم النفس بالجامعات، وكليات التربية الإضافية ، ولجنة البحوث التربوية ومجلس بحوث العلوم الاجتماعية والاقتصادية ، كما تقوم السلطات التعليمية المحلية بإجراء بحوث تربوية حيث أسس بعضها أقساما للبحوث التربوية فيها[٢]. وتنعكس طبيعة نظام التعليم اللامركزي في إنجلترا على تنسيق وتنظيم البحث التربوي ، فليست هناك مؤسسة قومية تتولى مهام التنظيم والتنسيق في مجال البحث التربوي ، ولكن يتم إنجاز هذه المهمة من خلال قسم التربية والعلوم في مجالس إدارات هذه المؤسسات، كما يعتمد تطبيق نتائج البحوث التربوية بشكل أساسى على الظروف المحلية للمؤسسات التعليمية ، وتكون مسئولية الحصول على الموارد المالية للبحوث من مسئوليات البحث التربوي ذاتها .

ولما كانت المؤسسة القومية للبحث التربوي National Foundation fro Educational Research. (NFER) هى المؤسسة الرئيسة للبحوث التربوية في إنجلترا ، فإن الأمر يتطلـب الحديث عنهـا بالتفـصيل . تـم إنـشاء المؤسـسة القوميـة للبحـث التربـوي (NFER) National Foundation fro Educational Research.) كمؤسسة مستقلة تتـولى دراسـة وحـل مشكلات التعليم والتى تتطلب إجراء بحوث علمية عام ١٩٤٦، وتهدف إلى المساهمة في تطوير

---

(١) أحمد إسماعيل حجى : :" التربية المقارنة، القاهرة دار الفكر العربي ، ٢٠٠٠ ، ص٣٠٥ .

(٢) محمد الصغير منصور الفواخرى : " **دور مراكز البحث التربوى في تطوير وتحديث التعليم العام، دراسة مقارنة**" ،كلية التربية ، جامعة الزقازيق ، ١٩٨٨ ، ص ٦٦ .

التعليم والتدريب على المستوى القومي والعالمي عن طريق إجراء بحوث التطوير وتوفير خدمة المعلومات وتتولى المؤسسة باعتبارها رائدة البحث التربوي في إنجلترا المهام التالية : [1].

١- إجراء مشروعات البحث والتطوير في كل قضايا نظام التعليم .

٢- تتولى تطوير برنامج البحوث الخاص بها بصفة مستمرة، وإعطاء أولوية لمشكلات التعليم التى لها أهمية قومية .

٣- تقوم بتطوير التعاون بين مختلف مؤسسات البحث التربوي، وتقديم معلومات وخدمات استشارية تهدف إلى مساعدة صانعي السياسة التعليمية على تطوير الممارسات التعليمية من خلال الاستفادة من نتائج البحوث التربوية .

وتتمتع هذه المؤسسة بالاستقلال ، وتدار بواسطة مجلس إدارة تشمل عضويته كل من السلطات التعليمية المحلية ، وروابط المعلمين القومية ، وعدد من الجامعات الإنجليزية ، ومؤسسات تربوية أخرى. كما أسست المؤسسة القومية قنوات اتصال رسمية مع مجموعات صانعى السياسة التعليمية ، والمخططين ، والإداريين التربويين لجمع أفكارهم ووجهات نظرهم فيما يتعلق بقضايا التعليم ونقلها على المستوى المحلى ، وترشح كل سلطة تعليمية أحد الموجهين أو المستشارين ليعمل بالمؤسسة كموظف اتصال بين كل سلطة تعليمية والمؤسسة القومية وبذلك يتحقق الالتحام بين مجال البحث التربوي ، وصنع السياسة التعليمية.

ويقوم مجلس إدارة المؤسسة القومية للبحث التربوي بتحديد سياسة البحوث التربوية سنويا من خلال آلية تشكيل اللجان التى تضم الباحثين التربويين ، وأساتذة الجامعات والمعلمين وكل أعضاء مجلس الإدارة السابق ذكرهم[٢]. ومن خلال المناقشات والمفاوضات التي تنظمها إدارة البحوث والتطوير بالمؤسسة بين الباحثين والسلطات التعليمية وذلك في ضوء برامج الحكومة في مجال التعليم وفي ضوء أولويات السلطات التعليمية المحلية. التي تبحث في كيفية الاستفادة من نتائج البحوث في تطوير التعليم .

وتضم المؤسسة مركز معلومات السياسة التعليمية ، ويهدف إلى تسهيل تبادل المعلومات المتعلقة بالسياسة التعليمية بين صانعي السياسة على المستوى الحكومي المركزي والمحلى في أنحاء المجتمع التربوي، ويعتبر بمثابة مركز رئيسي لشبكة معلومات المجموعة الأوروبية للسياسة التعليمية ، ويتم تمويل مراكز البحوث التربوية من خلال المنح تقدمها السلطات

---

(1) http :/ WWW . nfer . ac . uk / research / EIC – cp2 . asp – 71k 7 jun 2004

(٢) أحمد إسماعيل حجى :" **التربية المقارنة** ، مرجع سابق ، ص ٣٠٥ .

التعليمية المحلية ، ومنح تقدمها الحكومة المركزية لتمويل المشروعات التعليمية، والمؤسسات الخاصة التى تسهم في زيادة الموارد المالية لتمويل المشروعات التعليمية.

وتلعب المراكز البحثية الموجودة داخل البرلمان البريطاني دوراً في صنع السياسة التعليمية حيث تقوم مراكز البحوث الموجودة بالبرلمان بتجميع مشروعات القوانين المقدمة من الأعضاء والتي تؤثر على صنع السياسة التعليمية بطريقة غير مباشرة حيث تعتبر مقياسا للاتجاهات داخل البرلمان، وتوضع في قوائم مصنفة تستعين بها الحكومة لمعرفة ردود الأفعال فيما يخص السياسة التعليمية، كما يركز أعضاء المراكز البحثية في البرلمان على تحقيق مبدأي تكافؤ الفرص التعليمية وتقليل الفجوة بين تعليم الصفوة وتعليم أبناء الطبقات الفقيرة.وضرورة وجود علاقة بين التعليم والعمل.

ويتلخص دور مراكز البحوث البرلمانية في تقديم العون للأعضاء لتعرف المشروع عن طريق قوائم كاملة تشتمل على مزايا وعيوب مشروع القانون التعليمي المقدم من الحكومة.والتركيز على أن المشاركة في التشريع وتعليمهم طريقة المناقشة ومساعدة الأعضاء الذين يتقدمون بمشروعات قوانين على اختيار الصيغة المناسبة وتوقيت عرضه وكيفية الترويج له ، وعمل قوائم تضم جماعات الضغط النشطة التي تهتم بالتعليم ليستعين بها الأعضاء المهتمون [١].

السلطات التعليمية المحلية :

تتولى السلطات التعليمية المحلية صنع السياسة التعليمية في إنجلترا على المستوى الإقليمي. وتنقسم هيئات السلطة التعليمية المحلية Local Education Authorities إلى عدة تقسيمات جغرافية والعدد الإجمالي لهيئات السلطات التعليمية المحلية سبع وتسعون هيئة تشمل التقسيم الجغرافي والإداري لإنجلترا. والسلطات التعليمية المحلية هي سلطات منتخبة من سكان المقاطعة وتعمل على إعطاء الفرصة للأحزاب السياسية للاشتراك في صنع السياسة التعليمية ، وتتشكل من مجلس منتخب يجتمع بشكل منتظم شهريا، ويبلغ عدد لجان التعليم بالسلطات التعليمية ١١٧ لجنةً تشمل كل مقاطعات إنجلترا.

وتتكون السلطات التعليمية المحلية (LEA) من عدد من الأعضاء المنتخبين وآخرين معينين في مجالات مختلفة كالصناعة والتجارة [٢]. ويتبع لجنة التعليم عدة لجان فرعية تختص

---

(1) N.K. Parliament, fact Sheet no 1, the Parliamentary Stages Government, Public Information of House of Commons, London. 2000, swwi / oAA, p.10 - 11

(٢) أماني محمد حسن نصر: : " **جماعات المصالح والسياسة التعليمية فى جمهورية مصر العربية ، والمملكة المتحدة ، دراسة مقارنة** ". مرجع سابق ، ص ٢٢٥.

بالمدارس، والمواقع والأبنية، والخدمات المهنية، واللجنة الفرعية للتمويل [1].وتقوم السلطات التعليمية المحلية بدور فعال في تقديم وإدارة الخدمات التعليمية في إطار سلطتها في إنجلترا . إذ يلقى عبء إدارة التعليم على السلطات التعليمية المحلية التي هي جزء من المجالس المحلية حيث يوزع أفراد هذه المجالس بعد انتخابهم على اللجان المختلفة من بينها لجنة التعليم ومهمتها تنفيذ السياسة التعليمية محليا ويرأس السلطة التعليمية المحلية، مدير التعليم المحلي الذي ترشحه السلطة المحلية ويوافق الوزير على تعيينه، ولهذه الهيئات إسهام واضح ومباشر في صياغة السياسة التعليمية الإنجليزية بحكم طبيعة التنظيم الإداري للتعليم في إنجلترا، والتي يتحدد أساسا في عبارة نظام قومي يدار محليا National System Locally Administrated[2]

وتبلغ نسبة القرارات التى اتخذت على كل مستوى من مستويات الحكومة والخاصة بمرحلة التعليم الثانوى طبقا لعام ١٩٩٨ ٤٠ % على مستوى المدرسة ، ٥١% على المستوى المحلى، ٩% على المستوى المركزى بينما لم تتخذ أى قرارات على مستوى إقليمي[3]

وتعتبر السلطات التعليمية المحلية منظمات مستقلة نسبيا ومسئولة أمام وزارة التربية عن تنفيذ السياسة التعليمية على المستوى القومي، وعن تعيين المدرسين والمساهمة في وضع السياسات القومية إنشاء المباني المدرسية ،وعمل خطط لتطوير التعليم على المستوى الإقليمي والمحلي، وتبادل الأفكار التعليمية .وتنفيذ السياسات القومية التي تقترحها وزارة التربية والعلوم . وقد حدثت تغيرات تدريجية في دور السلطات التعليمية في فترة حكم حزب المحافظين من خلال قانون الإصلاح التعليمي عام ١٩٨٨ ، حيث منح هذا القانون حق الإدارة الذاتية للمدارس الممولة من قبل الحكومة المركزية بينما أعطيت سلطة الإدارة المحلية للمدارس المدعمة من السلطات التعليمية المحلية وبدأت تتناقص مهام ومسئوليات السلطات التعليمية المحلية في ظل حكومة المحافظين [4]. وفي عام١٩٩٢ تم إلغاء دور السلطات التعليمية المحلية في التفتيش على

---

(1) Paul , Sharp and John , Dunford : **The Education System in England and Wales**" Op .cit , P. 62.

(2) John , Fletcher: "Policy Making in DES / DFE/ via Consensus and Contention" Oxford Review of Education, Jun 95 , vol 21, issue 2, p.133, p.16.

(3) Severer , Landlady : " **Education by Numbers on International Statistics and PolicyMaking** ".Paper presented at Conference " traveling policy /local spaces : Globalization identities and Education policy in Europe . Keele , 27-29 June 2001 .

(4) Ron , Letch: "**The Roles of Local Education Authorities**" in: jim docking " **New Labour Policy for Schools in Raising the standards** "u.k , , David Fulton publishes , 2000, p.158.

المدارس ونقل هذا الاختصاص إلى الهيئة القومية للتفتيش على معايير التعليم Ofsted نتيجة لصدور قانون التربية والمدارس لعام ١٩٩٢.

وفي عام ١٩٩٦ قدم آخر وزير للتعليم في حكومة المحافظين "جليان شيتنرد" وثيقةالورقة البيضاء بعنوان "**التعليم والتوظيف**" والتي شجع فيها استقلال المدارس ومسئولياتها عن تطوير نفسها مع الأخذ في الاعتبار دور السلطات التعليمية المحلية في تقديم الدعم اللازم والخدمات اللازمة للمدارس لكي تحقق أهدافها في التطوير ودورها في تنسيق العمل بين الشبكات المدرسية والمحلية والمؤسسات الأخرى.

وفي عام ١٩٩٧ جاءت حكومة حزب العمال وأعلنت مبادئها في وثيقة الورقة البيضاء "**التميز في المدارس**"(١). والتي وصفت فيها دور السلطات التعليمية المحلية في تعزيز المقاييس والمعايير التعليمية و الإشراف على المدارس الضعيفة حتى تطور من أدائها، ثم صدر قانون إطار العمل والمقاييس التعليمية لعام ١٩٩٨ والذي مهد لعدد من التشريعات الضرورية لتنفيذ وتطبيق المعايير في المدارس، وأصبحت بذلك السلطات التعليمية المحلية مطالبة بتوفير عدد من المهام الأساسية منها إعداد خطط لتطوير التعليم وخطط لتنظيم المدارس. وخطط لأصول الإدارة وتدبير التمويل الكافي واختيار مناطق التي لها الأولوية في العمل Education Action zone. وتحقيق التميز في المدن. والمشاركة الاجتماعية.ودور السلطات التعليمية المحلية في التفتيش على المدارس.

وفي إبريل عام ١٩٩٩ طلب من كل سلطة تعليمية محلية أن تضع خطة عمل لتطوير التعليم Education Action Plan. وتعد الخطة مفتاحا لتأدية السلطة التعليمية المحلية لواجبها التشريعي في صنع وتصميم مقاييس التعليم (٢) وتحتوي كل خطة على عدد من الأهداف وتوضح كيفية تنفيذ هذه الأهداف و تحتوي الخطة على بيانات. من حيث توفير التجهيزات والمباني المدرسية والاحتياجات التعليمية ومدى ملاءمة التجهيزات وترتب الخطة الأولويات مع وضع خطة عملية لمساعدة القطاع الخاص على تطوير الشراكة مع السلطات التعليمية المحلية(٣) وتوفير احتياجات المدارس وتعليم الأطفال وفقا لرغبات الوالدين (٤). بحيث يتم التطوير في ضوء ثلاثة مؤشرات هي مقاييس أداء الطلاب، ونوعية التدريس،ونوعية القيادات .وتوضع

---

(1) School Standard and Framework Act 1998.
(2) Ron , Letch : **The Role of Local Education Authorities**" in New Labour Policy for Schools in Raising the standards "Op .cit , p.158
(3) Ibid:, P.168.
(4) Callirs, David: "**Managing Truancy in Schools Management and Leaderships in Education Series**", London, Catalog in Publication data, 1998, p.

الخطة بالتشاور مع المجتمع المحلي والمدارس والطلاب ، وتعد خطة تطوير التعليم مصدرا أساسيا للمتابعة عندما تفتش عليها لجنة الفحص والمراجعة ، وهيئة التفتيش على المعايير . ومما سبق يمكن تحديد المسئوليات العامة لسلطات التعليم المحلية فيما يلي [1]:

١- تعزيز الارتقاء بمعايير جودة التعليم في التعليم الابتدائي والثانوي وتقديم التعليم للأفراد في عمر التعليم الإلزامي .

٢- إعداد خطة عمل لتطوير التعليم :Education Action Plan وتشمل هذه الخطة على برامج محددة زمنيا والتنظيمات محددة مستقبلا، وتقرير للمشاريع التي وضعتها السلطة التعليمية المحلية لتطوير التعليم من خلال الارتفاع بمستوى الأداء في هذه المدارس والارتقاء بمستويات التعليم في المدارس

٣- تحديد إجراءات القبول بالمدارس وفقا لقانون التعليم لسنة ١٩٩٦، فمن واجب السلطات التعليمية المحلية اتخاذ الترتيبات التي تمكن أولياء الأمور من اختيار المدرسة المناسبة لأبنائهم [2].كما تقوم السلطات التعليمية المحلية بتشكيل مجلس تنفيذي للقبول Admission Forums في إنجلترا يهدف إلى تقديم النصح للسلطات التعليمية المحلية فيما يتعلق بتحديد إجراءات و تنسيق ترتيبات إجراءات القبول في المدارس [3]. وتعد كل سلطة تعليمية خطة لتحديد حجم الفصل الدراسي وينظم وزير الدولة المنح للسلطات التعليمية المحلية لتقليل حجم الفصل الدراسي [4].

مجلس إدارة المدرسة Governing body

تقوم مجالس الإدارة المدرسية بصنع السياسة التعليمية في إنجلترا على المستوى المحلى، وتقوم **الإدارة المدرسية** في إنجلترا على مبدأ الإدارة المحلية للمدارس الذي يعتمد على لامركزية الإنفاق من الميزانية، وتحويلها إلى موقع المدرسة، كما تمنح المدارس سلطة اختيار وتعيين الأفراد العاملين، وتتمتع بالاستقلال والمرونة في صنع القرار من خلال مشاركة

---

(1) School Standard and Ac: 998, http://www.hniso. gov.uk/acts 1998. Hhtm.
(2) Callins , David : "**Managing Truancy in Schools management and Leaderships in education series**" Op.cit ,.4
(3) Education Act 2002" http:// www.Legislation. hmso. gov.uk. acts
(4) School Standard and Act 1998: Op cit :

openkanal.com

المجتمع المحلى، الأمر الذى واكبه مزيد من المحاسبية من قبل الآبـــاء وأصـــحاب الأعمـــال والمجتمع المحلى المحيط بالمدرسة [1].

وعلى الرغم من هيمنة السلطات التعليمية المحلية على الخدمات التعليمية إلا أن اختيار المنهج ومحتواه يقع تحت مسئولية إدارة كل مدرسة على حدة أو على مستوى كل سلطة تعليمية محلية، بينما تركت الحرية كاملة للمدرس الأول والمعلمين في وضع الجدول المدرسي واختيار الكتب التي تحقق أهداف المنهج وطرق التفاعل والتدريس اليومي داخل المدرسة.

وتدار المدرسة بواسطة مجلس المدرسة، والذى يتكون من ممثلين للمدرسين، الذين يمثلون أغلبية في لجانه. والذين لهم من النفوذ أو السلطة ما يجعلهم يتخذون الكثير من القرارات التعليمية المهمة . وتتمتع المدارس في إنجلترا بحريتها واستقلاليتها في إدارة شئونها وتنظيم عملها، من حيث اختيار المحتويات التفصيلية لمقررات الدراسة وطرق التدريس والكتب الدراسية، وإعداد الجدول الدراسى ولديها قدر مناسب من حرية التصرف في استغلال الموارد المتاحة، واتخاذ قرارات بشأن موضوعات المنهج وطرق التدريس ، وإبداء المقترحات المتعلقة بتغيير المناهج والامتحانات. وهى تشترك في علاقات مع السلطات التعليمية المحلية لتوفير الموارد التى تحتاج إليها [2].

وتشكل السلطات المحلية مجالس إدارية مدرسية school Governing Bodies كشكل من أشكال التعاون والارتباط بين السلطة التعليمية المحلية والمدرسة . ومن خلال هذه الرابطة تستطيع المدرسة أن تعرض مصالحها على السلطات التعليمية المحلية ، كما أن المدرسة تكون على وعى بسياسة التعليم المحلية، ويلعب مجلس إدارة المدرسة دوراً محورياً في إدارة المدرسة ومساءلتها، ويكون مسئولا عن وضع ميزانية المدرسة بما فيها رواتب المعلمين ووضع السياسة والتوجه العام للمدرسة بالتشاور مع المدرسين الأوائل وتعين المعلمين في مجالس الإدارة المدرسية ، وتقرر الرواتب وتضمن تدريس المناهج القومية وتضمن إحاطة الآباء بجميع جوانب العملية التعليمية ، ويقوم فريق التفتيش بتنفيذ التفتيش باستخدام معايير قومية.

---

(١) سعيد جميل : **"الارتقاء بكفاءة المدرسة الإبتدائية في مصر من خلال الإدارة الذاتية للمدارس ، دراسة في ضوء بعض الخبرات الأجنبية "** . مرجع سابق ، ص ١٦٦.

(2) K. Kogan, and et al, :**"School Governing Bodies and the Political Administrative system "** , in , Ian MCNAY & Jenny OZQA , policy Making in Education, Op Cit ., P . 197 .

وقد تحددت أدوار المجالس الإدارية المدرسية في صنع السياسة التعليمية في إنجلترا فيما يلى:

١-تلعب المجالس الإدارية المدرسية دورا في السياسة التعليمية من خلال دورها كجهاز تنفيذى As Executive Body في القيام بوظائف الإدارة المدرسية ، وتمنح الجمهور من عامة الشعب فرصة المشاركة في الإدارة التعليمية، من خلال تحقيق لا مركزية صنع القرار حيث يتم التأكد من أن القرارات تلائم الاحتياجات المحلية.

ويسمح تكوين المجالس الإدارية بنقل وجهات نظر المجتمع إلى المدرسة، وإعطاء الفرصة للحوار بين المختصين وعامة الشعب في هذه المجالس وتلعب دورا في تقديم تغذية راجعة عن السياسات المقترحة من السلطات التعليمية المحلية كجزء من الشبكة الاستشارية المحليةLocal Consultative Network . وهذه الشبكة الاستشارية تشمل تجميع آراء ومقترحات الجماعات الرسمية وجماعات الضغط.كما أنها نظام لدعم ومساندة المدرسة ومساعدتها، كشكل من أشكال الاتصال بين المجتمع والمدرسة وتوفر المساندة للسلطات التعليمية المحلية [1]،ويلاحظ أن المدارس القادرة ماليا على إدارة شئونها لا تتدخل الدولة ولا السلطات التعليمية المحلية في شئونها،أما المدارس التي تساعدها الدولة فتتدخل في شئونها.[2]

وتتشكل هيئة مجلس إدارة المدرسة من هيئة منتخبة (Coopted) ومؤسسين Foundation Governors من قبل السلطات التعليمية المحلية، وشخصية دينية محافظة، وممثلين عن أولياء الأمور يعرفون باسم Parent governors وهم أشخاص منتخبون من مجلس إدارة المدرسة بواسطة أولياء الأمور [3]. ويتراوح عدد الآباء بين (٢ – ٥) وفقا لعدد التلاميذ ومن (٢ –٥) من الأشخاص المعينين من سلطة التعليم المحلية، ومن (١ – ٢) من المعلمين والمدير إذا اختار أن يكون من أعضاء مجلس الإدارة، ومن (٢ – ٤) من أعضاء مجلس الإدارة المؤسسين وبين (١ – ٦) من رجال الصناعة والتجارة والمهن الذين اختاروا الدخول في المجلس.

ويتولى مجلس إدارة المدرسة مسئولية الإشراف على تطبيق المنهج القومى في مستوى المدرسة والموافقة على الميزانية والإدارة القومية وتوظيف المعلمين ، ويتولى أعضاء مجلس إدارة المدرسة عمليات الموازنة، ولهم سلطة الرقابة على الإنفاق ويستعينون بالمتخصصين

---

(1) Ibid.,pp.199,200.

(٢) قامت الباحثة بزيارة مدرسة**Cromer junior School** في إنجلترا ضمن بعثة دراسية لمدة ثلاث شهور في الفترة من١٥/٩/٢٠٠٠ وحتى ١٥/١٢/٢٠٠١.

(3) Education Act 2002" http:// www.Legislation. hmso. gov.uk. acts

للقيام بفحص دقيق للميزانية وتقديم تقرير عنها كل شهر[1] . وتوجيه المدرسة نحو أعلى مستويات الأداء التعليمي وتوفير التسهيلات والخدمات الاجتماعية وتحديدإجراءات التعامل مع جميع الشكاوى المتعلقة بالمدرسة ونشر التقارير عن المدرسة كل عام وتزويد السلطة التعليمية المحلية بنسخة منها ووضع شروط استخدام مباني المدرسة وتحديد مواعيد الحصص المدرسية. ومواعيد نهاية الفصول الدراسية وبدايتها والأجازات وتنظم الاجتماع السنوي للآباء.

كما يضطلع مجلس إدارة المدرسة في ظل نظام الإدارة المحلية للمدارس بمسئوليات واسعة تختص بشئون العاملين في المدرسة من معلمين أو إداريين أو فنيين أو غيرهم، وسواء العاملين لبعض الوقت أو العاملين لكل الوقت، وبذلك يعطى هذا التفويض لمجلس إدارة المدرسة الدور المهم في صنع القرارات المتصلة بأهم الموارد التعليمية ممثلة في المعلمين والعاملين بالمدرسة .

وبدأ الأخذ بفكرة التفويض المالى وبنظام المحاسبية التعليمية أو المساءلة التعليمية **Education Accountability** وهو بمثابة نظام جديد لمراقبة الأداء المدرسى وتحقيق الجودة التعليمية بالمدارس، وتقف وراء هذه الإصلاحات في إنجلترا عدة دوافع فرضتها الحاجة إلى تحسين إنجاز الطلاب، وزيادة الإنتاجية الاقتصادية للتعليم، ومن هنا كان تفويض السلطة والمسئولية للمدارس أحد الاستراتيجيات الأساسية في تنفيذ السياسة التعليمية من خلال منح المدارس مزيدا من الاستقلالية والمرونة في صنع القرارات.

تعليق على دور الأجهزة الرسمية في صنع السياسة التعليمية في إنجلترا :

يتمثل المعنيون في صنع السياسة التعليمية في إنجلترا في عدة جهات على رأسها الملكة، وهى تسود ولا تحكم إلا أنها تملك حل البرلمان ، وتقوم باختيار وتعيين رئيس الوزراء . ويتبع الملكة هيئة مفتشي جلالة الملكة، وتقوم بدور رقابي من خلال الزيارات التى تقوم بها للمدارس، وتسهم في تطوير العملية التعليمية كما تسهم في صنع السياسة التعليمية من خلال التقارير التى ترفعها لوزير التعليم وتضعها في البرلمان وتنشرها.

ورئيس الوزراء هو الرئيس الفعلى للسلطة التنفيذية وهو أيضا زعيم الحزب الفائز بالأغلبية البرلمانية، ويعمل على صياغة أهداف السياسة التعليمية بما يتفق مع أهداف حزبه ويعاونه في ذلك عدة هيئات استشارية، ويعتبر مجلس الوزراء مسئول مسئولية تضامنية عن صياغة السياسات التعليمية ، وتتخذ القرارات فيه بشكل جماعى ويقوم (مكتب مجلس الوزراء)

---

(١) نجده إبراهيم على سليمان : " **تطوير الإدارة المحلية في التعليم رؤية مستقبلية** " .مرجع سابق ، ص ٢١٩

بالتنسيق بين السياسات المطروحة من الوزارات المختلفة .ويمثل البرلمان السلطة التشريعية في إنجلترا ويشارك في عملية صنع السياسة التعليمية من خلال الآليات المتبعة في سن التشريعات والقوانين التعليمية ويشارك وزير الدولة للتعليم في صياغة السياسة التعليمية بحكم موقعه في مجلس الوزراء وكذلك من خلال عضويته في البرلمان ويعاون وزير الدولة عدد من اللجان الاستشارية يقوم باختيار أعضائها وتعيينهم ، ويدخل في تشكيلها ممثلون عن العديد من جماعات المصالح بينما يتولى الوزير المفوض ترجمة الأهداف العامة للسياسة التعليمية إلى استراتيجيات وخطط وهو معين من قبل رئيس الوزراء .

ووزارة التربية والمهارات هي الهيئة المركزية المسئولة عن إدارة التعليم، وتعتبر من أهم أجهزة صنع السياسة على المستوى القومي، وهى مسئولة عن صياغة السياسة القومية للتعليم دون الجامعي، واقتراح مشروعات القوانين. يشاركها في ذلك السلطات التعليمية المحلية على المستوى الإقليمي والمجالس الإدارية المدرسية على المستوى المحلي.وبذلك يتضح أن صنع السياسة التعليمية في إنجلترا يتم على ثلاثة مستويات هى المستوى القومى والمستوى الاقليمى والمستوى المحلى

رابعا: المؤسسات غير الرسمية المسئولة عن صنع السياسة التعليمية في إنجلترا:

(الأحزاب السياسية ونقابات المعلمين، وجماعات المصالح والجمعيات الأهلية).

١- الأحزاب السياسية :

يلعب الحزب الحاكم في النظام السياسي في إنجلترا الدور الأكبر في عملية صنع السياسة التعليمية، فالنظام السياسي في بريطانيا **نظام ديمقراطي برلماني** حيث يتم تشكيل الحكومة بواسطة الحزب السياسي الذي حصل على تأييد أغلبية الأعضاء المنتخبين في مجلس العموم، وعادة ما يكون رئيس الوزراء هو زعيم الحزب الرئيس الذي يشكل الحكومة. وتعد بريطانيا من أوائل دول العالم التي **أخذت بنظام الحزبين**، وذلك لوجود حزبين كبيرين يتناوبان السلطة ، هما حزب العمال و حزب المحافظين. ولكل من الحزبين كتلة برلمانية مكونة من أعضائه في البرلمان.

وللحركة الحزبية تأثير مهم في الحياة السياسية؛ ذلك لأن الحزب الذي يتمكن من إحراز الأغلبية داخل البرلمان هو الذي يتمكن من ممارسة شئون الحكم من تنفيذية وتشريعية، ويلعب تغيير الحزب الحاكم دورا في إلغاء العديد من التشريعات التي صدرت من قبل ويظهر ذلك من خلال قانون ١٩٧٩ الذي أصدرته حكومة المحافظين والذي ألغي بنودا من قانون التعليم ١٩٦٧ الذي أصدرته حكومة العمال لذا اتصفت السياسة التعليمية في إنجلترا بعدم الاستقرار حيث

يتبنى كل حزب اتجاها خاصا له من القضايا التعليمية المثارة. حيث تصدر العديد من التشريعات التي تتعلق باتجاهات كل حزب، وبمجرد أن يتغير الحزب يأتي حزب آخر إلى السلطة ويصدر تشريعا جديدا مما كان له أثر كبير في عدم استقرار السياسات التعليمية، وتتبع إنجلترا نظام الحزب المهيمن، وهو نظام يدخل ضمن نظم التعددية الحزبية .ولكن يكون حزب الحكومة هو الحزب الرئيسي المهيمن في النظم ثنائية الحزبية مثل إنجلترا. والأحزاب السياسة في إنجلترا وهى نظام ديمقراطي مؤسس هدفها المعلن ممارسة تأثير دائم علي تكوين الرأي العام، وهذا يتطلب برامج واضحة ومشاركة في الانتخابات وتفاعل لبث الأفكار، وتقويم السلوك وامتلاك السلطة من خلال المشاركة في الانتخابات، كما أنها أحد أهم المؤسسات الحديثة التي ارتبطت بالديمقراطية والانتخابات، ولها تأثير حقيقي في الرأي العام وصنع السياسات.

والوظيفة الأولى لدور الأحزاب السياسية في النظم الديمقراطية في صنع السياسة التعليمية هى تعبئة المصالح الكامنة بهذا المعنى حيث تتجه التعبئة نحو عملية تنظيم الأفراد الذين يتقاسمون توجهات مشتركة والتعبير عن هذه التوجهات ووضعها في دائرة السياسات العامة .كما تقوم بالتعبير عن هذه المطالب. والوظيفة الثابتة، هى عملية تجميع المصالح والتعبير عنها وتقدمها على درجة عالية من العمومية والتأثير في عمليات المساومة وطرح بدائل قابلة للتنفيذ، والوظيفة الأخيرة للأحزاب في النظم الديمقراطية هى متابعة التنفيذ والرقابة للتأكد من أن السياسات التى تم التوصل إليها يتم تنفيذها بكفاءة .

ويتضمن مفهوم الديمقراطية فكرة رئيسة مفادها قدرة السياسات على التجاوب مع مطالب الجماهير والتعبير عن مصالحها اعتماداً على هياكل أساسية. ومدى تمثيل الأحزاب لمطالب المواطنين في النظم الديمقراطية. وتعتمد عملية صنع السياسات في النظم الديمقراطية على عمليات المساومة والتوفيق، وتميل نحو تحقيق التوازن وتطبيق منهج الإضافة التدريجية البسيطة .وتعتمد الأحزاب على آليات هى تشكيل اللجان الاستشارية والمجالس المشتركة .وتعبئة جماعات المصالح وأعضاء المجلس التشريعى. وتتحدد وظائف الأحزاب السياسية في وضع البرامج والسياسات للحكومة، والتنسيق بينها وتحقيق التكامل المجتمعي من خلال إشباع مطالب الجماهير والتوفيق بينها.

كما تقوم الأحزاب بدور تحديثي في مجالي التكنولوجيا والتنظيم. وللأحزاب دور في توفير العمل والمعلومات، كما تلعب الأحزاب دوراً في التنشئة السياسية لأبناء المجتمع حيث إنها تمثل تنظيمات سياسية تطوعية تستطيع أن توفر لها العمل لعدد كبير من الناس وتجعل بينهم وبين الحكومة القائمة صلات قوية، وأن توافر المعلومات وتحقق التكامل بين الجماعات المختلفة وتقترح البرامج القومية فضلا عن توليها مهمة إعداد الكوادر السياسية الواعية

والمستنيرة التي تقوم بمهمة اتخاذ القرارات كما تقوم الأحزاب في الدول الديموقراطية بدور **رقابى**، فالأحزاب في الدول الديمقراطية ، تعد أجهزة لإرساء الرقابة الجماهيرية على الحكومة والسياسات من خلال نوع من التنظيم يتيح لهم الاتصال بصانعى السياسات العامة .

وقد شهدت بداية التسعينيات انتقال زعامة حزب المحافظين في عام ١٩٩٠ من مارجريت تاتشرMargaret Tatcher إلى جون ميجور John Mejor بعد استقالة مارجريت تاتشر من رئاسة الحزب والحكومة.وأصدرت حكومة حزب المحافظين بزعامة جون ميجور في عام ١٩٩٢ **وثيقة الورقة البيضاء، الاختيار والتنوع** The White Paper : Choice and Diversity **1992** والتي ركزت على مبادئ أساسية منها تقليل دور السلطات المحلية و تيسير عملية الاختيار وإنشاء هيئه لتمويل المدارس.

وسارت السياسة التعليمية في عهد جون ميجور في نفس الاتجاه الذي سارت فيه في عهد تاتشر حيث دعم جون ميجور الاستمرار في التوسع في التعليم الفني وشهدت نهاية فترة الثمانينات إصلاحات جذرية في مجال التعليم في إنجلترا منذ تولي حزب المحافظين السلطة برئاسة مارجريت تاتشر عام ١٩٧٩ ، والتي ظل محتفظا بها حتى عام ١٩٩٧.

وتركزت السياسات التعليمية لحكومة حزب المحافظين في الفترة من ١٩٧٩ – ١٩٩٧ في خمسة مبادئ (برامج) أساسية [١] هى **سياسة الجودة النوعية** وقد تم تحقيقها من خلال المنهج القومى ومن خلال سياسة التمييز **وسياسة التنوع في المدارس** حيث قدم الحزب مدارس مدعمة بإعانات ومنح ولا تخضع للإشراف المحلى كما أسهم في إنشاء الكليات التكنولوجية والمدارس المعتمدة على المنح ومدارس الجهود التطوعية، وسياسة مشاركة الآباء حيث لعب الآباء دورا بارزا في المشاركة التعليمية في إنجلترا منذ صدور تشريع ١٩٨٧منذ صدور وثيقة حقوق الآباء ومسئولياتهم ، واشتراكهم في هيئة الإدارة المدرسية بموجب قانون ١٩٨٩[٢] ومن خلال دورهم كمستهلكين للخدمة التعليمية كما أن لهم الحق في التقدم بشكوى رسمية، ومن خلال حرية اختيار أولياء الأمور للمدرسة الذين يرغبون في إلحاق أبنائهم بها.

كما هدفت حكومة حزب المحافظين إلى تقليل سيطرة السلطات التعليمية المحلية حيث ألغيت سيطرة السلطات التعليمية المحلية على مجالس الإدارة المدرسية وحل محلها اثنان من الإجراءات هما تقليل ممثلى السلطات التعليمية المحلية وزيادة عدد أولياء الأمور والمعلمين

---

(1) jim , Docking : " **New Labour's Policies For Schools Raising the Standard** ".U.K ,David FuLtton publishers , 2000 , p

(2) Taylor, Felicity : **"Governors , Parents and Primary Schools"** : in Cullingford cedric : " **The Politics of Primary Education**", u.k, Open University, 1997, P 114

وممثلين من القطاع الخاص، وإعطاء مجلس إدارة المدرسة صلاحيات أكبر لإدارة شئون المدارس. وتحقيق قدر أكبر من المساءلة من خلال وضع مجموعة من المبادئ العامة لتقيم مؤشرات الأداء وقياس المخرجات. ومراقبة أداء المدارس من خلال هيئة التفتيش Ofsted ونشر تقارير التفتيش على الأداء.

أما اتجاهات السياسة التعليمية في إنجلترا لحكومة حزب العمال برئاسة بلير فتحددها وثيقة الورقة البيضاء "التميز في المدارس" [1].White paper excellence in schools 1997 والتى أصدرتها وزارة التعليم والتوظيف Department For Education And Employment وضعت الوثيقة الأساس المنطقي لسياسات حزب العمال، وهو الارتقاء بمستوى التعليم وإعداد جيل ذي مهارات تمكن بريطانيا من المنافسة في مجال الصناعة.

وارتكزت الوثيقة حول مبادئ أساسية[2].هي أن التعليم يحتل أولوية في قلب الحكومة. وأن توضع سياسات تعليمية لصالح الأغلبية وليس للأقلية ، وتصمم سياسات لتقليل حجم الفصل الدراسي ، وتعزيز التعليم في مرحلة رياض الأطفال والصفوف الثلاثة الأولى من المدارس الابتدائية ، والتركيز على المعايير وليس على البنية وهيكل النظام التعليمي عن طريق خلق مناخ التنافس بين المدارس واختيار وسائل مؤكدة لرفع معدل الأداء ، وتدخل الحكومة في المدارس التي تفشل وأن تعمل الحكومة في شراكة مع كل المهتمين برفع المعايير. وركزت الوثيقة على تطوير السياسة التعليمية في إنجلترا من خلال مبدأ الشراكة من أجل رفع معايير التعليم، والاهتمام بالتعليم في سنوات الطفولة المبكرة ، وتطبيق سياسات المعايير والمساءلة ، ومبدأ التحديث الشامل والارتقاء بمستوى المعلمين وتحسين أوضاعهم ومساعدة التلاميذ على التحصيل و نشر جداول الأداء

٢- الاتحاد الوطني للمعلمين National Union OfTeachers[3]

تقوم النقابات المهنية بدور في التربية السياسية لأعضائها، وإكسابهم القيم السياسية وتعريفهم بأهم التغيرات في المجتمع البريطاني وترتبط النقابات في بريطانيا ارتباطاً قوياً ومباشراً بالأحزاب السياسية البريطانية ، وتعمل على تأييدها ودعمها حتى أنها قامت بالتعاون

---

(1) Department for Education and Employment, **White Paper Excellence in Schools 1997.**

(2) Ibid.

(3) WWW.teachers. org. Uk /index – php – 42K .(accessed in 12/1/2005)

مع النقابات العمالية البريطانية بتأسيس أحد الأحزاب السياسية المهمة في بريطانيا وهو حزب العمال البريطانى[١].

كما تلعب روابط واتحادات المعلمين في إنجلترا دوراً في مواجهة البطالة، ففي إنجلترا تشارك النقابات المهنية في تحديد الاحتياجات المستقبلية من القوى البشرية في مختلف المهن وتخصصات العمل، وتقوم بمتابعة عملية تشغيل أعضائها المتعطلين ومساعدتهم في الحصول على فرص عمل مناسبة

وقد تم تأسيس الاتحاد القومي للمعلمين عام ١٨٧٠، ويعتبر أقدم اتحادات و ضوابط المعلمين في إنجلترا، وبلغ عدد أعضاء الاتحاد عام ٢٠٠٠ حوالي ٤٣٨، ٢٢٨ آلف عضو، ويتم تشكيل الاتحاد بواسطة سلطة المؤتمر conference authority بينما تتم إدارة شئونه بواسطة المجلس التنفيذي المركزي Central Executive body، ويتكون الاتحاد القومي العام من اتحادات محلية، وكل مجموعة من الاتحادات المحلية توجد داخل منطقة تعليمية واحدة تنضم معا لتشكل قسماً، ويقوم بدور الهيئة المفاوضة و الممثلة لأعضائها داخل نطاق المنطقة التعليمية، وهو يتكون من سلطة مركزية منتخبة واتحادات محلية منتخبة، ويهدف الاتحاد القومي للمعلمين، ضم وتوحيد المهتمين بمجال التعليم، وتنظيم العلاقات بين المعلمين ورؤسائهم والاتفاق بشأن المرتبات وشروط الخدمة[٢] بما يتفق ومصلحة المعلمين وتوفير السبل للمعلمين للتعبير عن رأيهم الجماعي، وتمثيل المعلمين والعاملين بالخدمة التعليمية في البرلمان والرقابة علي إدارة وتنفيذ قوانين التعليم وقوانين البرلمان الأخرى التي ترتبط بالتعليم أو تؤثر علي مصالح مهنة التدريس بمعني أن دور الاتحاد القومي للمعلمين في إنجلترا في عملية صنع السياسة التعليمية هو دور رقابي.

ويهتم الاتحاد القومى للمعلمين بتمويل الخدمات التعليمية، ويهدف إلى تقليل كثافة الفصول، وتوفير تجهيزات والمبانى وتطوير فرص التعليم لكل الأطفال، وتعزيز وتطوير مهنة التدريس، وهى منظمة تضع معايير القبول في المهنة، ويوجد لها تسعة مكاتب في المقاطعات وتشارك في صنع السياسة [٣]. حيث يقوم الاتحاد بالاشتراك في تحديد مرتبات المعلمين كما اشترك الاتحاد في تمرير قانون المعايير المدرسية وإطار العمل لسنة ١٩٩٨، كما يشترك في

---

(1) International Labour Organization: The Role of Workers Education in the Promotion of trade Unioins Rights " **Journal Article Position** Paper (120) , 1991, Eric Clearning House . http//eric ac net eric db/Ej440579

(٢) أمانى محمد حسن نصر : مرجع سابق، ص ٢٠٨ .

(3) WWW.teachers. org. Uk /index – php – 42K .(accessed in 12/1/2005)

تحديد معايير الدخول لمهنة التدريس بالإضافة إلى توفيره لبرامج تنمية مهنية مستمرة للمعلمين، وهو يمثل مصالح المعلمين داخل البرلمان الإنجليزي .

مما سبق يمكن القـول أن الاتحاد الوطني للمعلمين (NUT) يقوم بدور في عملية صنع السياسة التعليمية في إنجلترا من خلال تمثيله في البرلمان الإنجليزي والمـشاركة فـي صياغة القوانين الخاصة بالتعليم ، ومن خلال وضع معايير للحفاظ على مهنة التعليم وتحديد مرتبات المعلمين ، وشروط العمل وتحقيق التنمية المستمرة لهم وذلك من خلال مساندة وتأييد مرشحين أعضاء به ، أو مرشحين ينتمون لحزب ما يمثلوه داخل البرلمـان ويعبـروا عـن مطالبه . كما يقوم بتنفيذ قوانين التعليم وقوانين البرلمان الأخرى التى ترتبط بالتعليم وتـؤثر على مصالح مهنة التدريس وأيضا يقوم بدور رقابى .

٣- جماعات المصالح :

يعتبر النظام السياسي في إنجلترا من أكثر النظم الديموقراطية رسوخا في العالم، ويتسم بمرونة كبيرة مكنته من التأقلم مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتغيرة، الأمر الذي انعكس على طبيعة المجتمع فسمح بوجود عدد كبير من جماعات المصالح التي تسعى إلى تحقيق مصالحها في ظل نظام يسمح بحرية التعبير عن هذه المصالح .وتعمل جماعات المصالح في إنجلترا في ظل نظام ملكي برلماني يقوم على التعاون والتوازن بين السلطات والرقابة المتبادلة فيما بينها،وتنتمي الحكومة فيه إلى حزب الأغلبية ويتناوب على الحكم حزبان رئيسان.ويعتبر التعليم في إنجلترا قضية سياسية بالدرجة الأولى حيث يشهد المجتمع تنافسا بين الجماعات المختلفة في المجتمع للاعتقاد بأن نظام التعليم هو الذى يحدد شكل المجتمع[1]. بالإضافة إلى كونه وسيلة للحراك الاجتماعى [2]. الأمر الذى أدى إلى التنافس بين جماعات المصالح المختلفة بحيث تكون السياسة التعليمية معبرة عن مصالحها .

وتتعدد جماعات المصالح في إنجلترا ومن أهمها نقابات العمالTrade Unions ، وجماعات رجال الأعمال Business Groups وجماعات مصالح المعلمين Teachers Interest Groups وتشمل مجلس نقابات العمال Congress of The Trades Union . ويعتبر صوت العمال المسئول والمعبر عن نقابات العمال وينتسب إليه ٦٨ نقابة على أساس تطوعى، وبالرغم من

---

(1) Bill coxall & Lynton Robins :" **Contemporany British Political** , 3th Education, London , Macmillan Press ltd , 1998 , p. 447

(2) Bill Johnes and Dennis Kavanagh : ," **British Politics Today** op. cit., p . 17

أن كثيرا من نقابات العمال منضمة إلى حزب العمل يلاحظ أن اتحاد نقابات العمال غير منضم إلى حزب العمل، ويهدف مجلس نقابات العمال إلى الدفاع عن مصانع العمال بالإضافة إلى أنه ساعد على تأسيس وتشكيل حزب العمل. ويظهر دور رجال الإعمال في صنع السياسة التعليمية في إنجلترا من خلال مشاركتهم في إدارة مناطق التأثير التعليمي Education Action Zones EAZS لتصبح لكل منطقة منتدى عمل Action Forum و تتضمن ممثلين عن الآباء ورجال الأعمال وعن السلطات التعليمية، ويصدر عن هذا المجلس خطة عمل للمنطقة بالتشاور مع المدارس المتضمنة في إطار التعاون مع القطاع الخاص لتصبح عنصراً أساسياً ومهما في وضع الخطط التعليمية المستقبلية لرفع مستويات المدارس وتحقيق التكافؤ بينها والاستفادة من خبرة رجال الأعمال في إدارة المنطقة وكذلك في مشاركتهم في تنفيذ العملية .

وتمثل جماعات المصالح أو الضغط في إنجلترا كل من الآبـاء وأعـضاء البرلمـان والأحزاب السياسية ويمكن تصنيفها إلى جماعات قريبة(متضمنة) inside Groups وجماعـات خارجية (مستبعدة).Outside Groups ، ويعتبر أعضاء البرلمان من أهم جماعات الضغط التي تؤثر داخل البرلمان ، ولهم دور كبير في إعادة النظر في السياسات التـي تقترحهـا الـوزارة والإدارات المختصة بشئون التعليم في إنجلترا بالرغم من أنهم ليسوا صانعي سياسـة [1].كمـا تلعب جماعات أصحاب المصالح في إنجلترا دورا في إدارة التعليم الممتـد Further Education بواسطة المجلس الاستشاري الإقليمي Regional Advice Council. ورئيس مجلس إدارة هـذه المدارس من رجال الصناعة والتجارة كما يشغل أصحاب الأعمال المحليين ثلثى المقاعد فـي مجلس المشروع والتدريب، وقد شجعت الحكومة في الورقة البيضاء في التسعينيات اسـتثمار رجال الأعمال في تدريب القوى العاملة على الوظائف . والشراكة بـين التعلـيم والـصناعة ورجال الأعمال [2].

وتسعى جماعات المصالح بالمملكة المتحدة إلى تحقيق أهـدافها مـن خـلال التـأثير عليها.كما تعتبر مصدرا للمعلومات والتأييد ويعتبر قبولها أمرا ضروريا لإقرار هذه الـسياسة وجعلها شرعية وتؤمن الحكومة بأهمية دور الجماعات في تنفيذ السياسة [3] وتؤثر طبيعة علاقة

---

(1) N.K. Parliament, House of Lords, the Work of House of Lords – its Role, Function and powers, public Information Office, London. 2001, s w / AoAA, p.3

(٢) نجـده إبراهيـم على سليمـان :" **تطوير الإدارة المحلية في التعليم رؤية مستقبلية** " مرجع سابق، ص ٢٢٣.

(3) Bill Jones and Denis Kavanagh : " **Pressure Gtoups** ": in : Bill Jones (Editor) : **"Politics UK** ", Second Ed, London, Harvesster Wheat Sheaf, 1994, p.220 – 222.

المساندة التى تقوم بها جماعات المصالح للأحزاب في حين تؤيد جماعات رجال الأعمال حزب المحافظين والعلاقة بين جماعات رجال الأعمال وحزب المحافظين هى علاقة دعم ومساندة .

وإنجلترا كدولة ديمقراطية تعمل كشريك مع الاتحادات والنقابات ، وجماعات المصالح في صياغة السياسة التعليمية. و تسمح للإدارة اللامركزية للتعليم باشتراك السلطات المحلية والجماعات والهيئات المهنية وغيرها في صنع السياسة التعليمية.

٤- الجمعيات الأهلية

تقوم المنظمات التطوعية بدور هام في دعم التعليم في إنجلترا من خلال وضع خطة بالتعاون مع السلطات التعليمية المحلية والقطاع الخاص، والقطاع التعاوني من أجل اتساع مساحة التعليم الابتدائي، وتوفير التعليم للأطفال في سن رياض الأطفال وأقل من ثماني سنوات ووضع خطط للتكامل بين السياسات على المستوى المحلى، وتلعب السلطات التعليمية المحلية دوراً فاعلاً في تنظيم ودعم القطاعين الخاص والتطوعي. (١).

ومن نماذج المنظمات التطوعية الأهلية في إنجلترا الرابطة القومية لجمعيات الآباء والمعلمينNational federation of parent Teacher Association الذى يهدف إلى تشجع التعاون بين المدرسة وأولياء الأمور ونشر الوعي بين الآباء والمعلمين عن طريق إصدار صحيفة تسمى المعلم الأب Parent Teacher والمجلس العام للتدريس General Teaching Council والذى يهدف إلى دعم المعلمين ومدهم بالبيانات الضرورية عن طريق شبكات منتشرة في كافة أنحاء الدولة، وكذلك المركز الاستشاري للتربية Advisory Center for Education الذى يقوم بتقديم المعلومات الضرورية للآباء والمعلمين ودعم الأنشطة الطلابية

وخلاصة القول أنه بالنظر إلى المؤسسات المسئولة عن صنع سياسة التعليم قبل الجامعى في إنجلترا يلاحظ أن هناك ثمة مشاركة بين هذه الهيئات في صنع السياسة التعليمية ، حيث يلاحظ أن مسئولية صنع السياسة التعليمية من اختصاص وزارة التربية والتعليم على المستوى القومى، يشاركها عدة هيئات على هذا المستوى منها المجالس الاستشارية المركزية ومفتشى جلالة الملكة والبرلمان الإنجليزى الذى يقر هذا التشريع .

كما يلاحظ أن هناك ثمة مشاركة من جانب الهيئات الإدارية على المستوى المحلى في صياغة وتقرير تنفيذ السياسة التعليمية ، حيث تختص هيئات كل من المستوى الإقليمى والمحلى

---

(1) Gillian pugh : "**Early Childhood Education Finds its voice : but is any one Listening ,(in) : Cerdric Culling ford (ed) the Politics of Primary Education**", U . K , Open University Press , 1997 , p . 24 ., 25 .

بصياغة وتقرير هذه السياسات التربوية الخاصة بهم والتى تتفق أساساً مع مبادئ السياسة العامة للتعليم قبل الجامعى والتى تتحدد على المستوى القومى. وتتكيف مع ظروف البيئات المختلفة والإمكانات المتوفرة ويتم تنفيذ هذه السياسات التعليمية على المستوى الإقليمى والمحلى .والملاحظ أن نمط صنع السياسة التعليمية في إنجلترا يقوم على أساس التعددية أو التنوع وهذا يتضح عندما تصدر وزارة التربية والتعليم تشريعاً ما، فإن كل سلطة تعليمية محلية تقوم بوضع سياسة لتنفيذ هذا التشريع تتفق مع مواردها وإمكانياتها المحلية ، وبذلك تختلف السياسات التعليمية من سلطة تعليمية محلية إلى أخرى .

تعقيب

ويلاحظ أن المؤسسات غير الرسمية تلعب دوراً أساسياً في عملية صنع وتنفيذ وتقويم ومتابعة السياسة التعليمية في إنجلترا واشتراكها مع المؤسسات الرسمية ، وتلعب الأحزاب السياسية دوراً بارزاً في عملية تجميع المصالح والتعبير عنها وطرح بدائل قابلة للتنفيذ ومتابعة التنفيذ والرقابة للتأكد من أن السياسات التى تم التوصل أليها يتم تنفيذها بكفاءة . ويعتمد صنع السياسة التعليمية في إنجلترا على أساليب المساومة والتوفيق، وتميل نحو تطبيق منهج الإضافة التدريجية البسيطة .وتعتمد الأحزاب على آليات مثل تشكيل اللجان الاستشارية، والمجالس المشتركة . وتتحدد وظائف الأحزاب السياسية في إنجلترا في وضع البرامج والسياسات للحكومة، والتنسيق بينها .

كما تشارك الجمعيات الأهلية في صنع السياسة التعليمية من خلال اشتراك أولياء الأمور في تشكيل المجالس الاستشارية المتمثلة في مجالس الإدارة المدرسية على المستوى المحلى. ومن خلال المجالس الاستشارية الإقليمية حيث تتحقق الشراكة بين القطاع الخاص والعام بتمثيل رجال الأعمال وأصحاب المصالح في منتديات المناطق ذات الأولوية بالعمل لتطوير التعليم بها ومن خلال تمثيلهم في تشكيل اللجان المحلية التابعة للسلطات التعليمية المحلية. ويتحقق اشتراك المعلمين في صنع السياسة التعليمية من خلال تمثيلهم في نقابات واتحادات المعلمين التى تشترك في مناقشة وصياغة قوانين التعليم في البرلمان ومن خلال وضع معايير ممارسة مهنة التعليم وشروط منح تراخيص مزاولة المهنة. ويعكس هذا المناخ الديمقراطي حجم المشاركة الشعبية في عملية صنع السياسة التعليمية.

وبعد عرض دور المؤسسات غير الرسمية في صنع السياسة التعليمية تصبح الساحة مهيأة للتعرف على بعض مباديء السياسة التعليمية المعاصرة في إنجلترا .

خامسا: مبادئ السياسة التعليمية في إنجلترا :

١- أكدت سياسات حزب العمال على مبدأ الشراكة Partnership

يشترك كل من له دور في العملية التعليمية من أجل تحقيق معايير مرتفعة للجميع High standards for all ومشاركة الجميع في التنفيذ سواء أولياء الأمور، والمعلمين، وحكام الحكومات المحلية والمجتمع، ويظهر ذلك في قول بلير"التعليم علي قمة أولويات الحكومة الجديدة" . وهي أول وثيقة سياسية لبناء قاعدة المشاركة التى تعني مشاركة كل من المدارس والمعلمين وأولياء الأمور وتسمي وثيقة التميز في المدارس. وتهتم بوضع إطار جديد يحدد ادوار الشركاء في العملية التعليمية حتى يستطيعوا أن يقوموا بأداء أدوارهم بفاعلية. وحددت حكومة العمال أهدافها بالنسبة للمشاركة وإيجاد إطار عمل يجمع بين المدارس العامة والمدارس المدعمة وتحديد أدوار مجالس الإدارة المدرسية. بوضوح وخلق أنظمة تتميز بالشفافية لحساب ميزانيات المدارس،والسماح للمدارس بقدر من الحرية لأن تتخذ قراراتها فيما يتعلق بكيفية صرف ميزانياتها ، واتخاذ القرار بشكل أكثر محلية (محلية صنع القرار) فيما يتعلق بالتخطيط لإنشاء مدارس جديدة وإيجاد طرق أكثر عدالة في إتاحة الأماكن للطلاب بالمدارس مع إتاحة أفضل المعلومات لأولياء الأمور و تحسين الشراكة و الروابط مع المدارس و المجتمعات المحلية.

٢- الاهتمام بسنوات الطفولة الأولى:

تهدف سياسة حزب العمال إلى تمكين كل الأطفال من القراءة والكتابة والحساب بشكل جيد. وتوفير تعليم جيد النوعية ومتميز لكل الأطفال في سن الأربع سنوات، وأن ينضم التخطيط المحلي لرعاية الأطفال في السنوات الأولى من التعليم لكي يحقق الاحتياجات المحلية. وإنشاء شبكة مراكز التميز Early Excellence Centers للأطفال في السنوات الأولى لكي تنشر الدراسة والتطبيق الجيد في التعلم(١). وتضمن أن تتاح لكل طفل لدية موهبة الفرصة لأن يحقق أفضل ما يمكن في حياته ولتقديم التعليم والرعاية المتكامله للطفل قبل سن الخامسة. كما تهدف مراكز التميز في بريطانيا إلى جلب مصادر التمويل. الأمر الذي يؤدي إلى وجود نظام نموذجي لرياض الأطفال في بريطانيا .

---

(1) Anning , Angela : "Appropriateness of Effectiveness In The Early Childhood curriculum in The UK some research evidence" **International Journal of Early Years Education, vol.6 No.3 , 1998**, p. 30.

كما هدفت السياسة التعليمية إلى عمل نظام تقويم فعال لكل الأطفال المبتدئين في المدارس الابتدائية. مع مراعاة ألا يزيد حجم الفصل عن "٣٠" طالباً أو أقل في سن ٥، ٦، ٧، وأن تخصص على الأقل ساعة كل يوم لتعليم القراءة والكتابة والحساب في كل مدرسة ابتدائية. وتقديم تدريب قومي ودليل لكل معلمي المرحلة الابتدائية على أفضل الممارسات في تعليم القراءة والكتابة، وتطوير الرياضيات واللغة الإنجليزية، وقد أولت إنجلترا أهمية كبيرة لتعليم الأطفال في سنوات الطفولة المبكرة بحيث شهدت هذه المرحلة زيادة في نسبة تعليم الأطفال في عمر الثالثة والرابعة من ٢٠% في العام الدراسي ١٩٧٠/١٩٧١ إلى ٦١% في العام الدراسي ١٩٩٧/١٩٩٨،

وتتجه السياسة التعليمية في إنجلترا إلى جعل هذه المرحلة مجانية لجميع الأطفال، حيث التزمت الحكومة أمام البرلمان البريطاني في عام ١٩٩٧ بتوفير الأماكن اللازمة لتعليم جميع الأطفال في عمر ٤ سنوات ثم توفير التعليم في مرحلة لاحقة لجميع الأطفال في عمر ٣ سنوات بالتعاون مع مؤسسات رعاية الأطفال التي تهتم بهذه المرحلة ومدارس رياض الأطفال التطوعية ، والمدارس الابتدائية و اتجهت إنجلترا منذ صدور قانون الإصلاح التعليمي عام ١٩٨٨ إلى تحويل الميزانيات إلى المدارس نفسها، وتحويل المبادرات السياسية الخاصة بتعليم الأطفال الصغار إلى متطلبات إجرائية [١].

وشهدت التسعينيات إصلاحات في موازنة قطاع رعاية الطفل تحت إشراف الخدمات الاجتماعية، واهتم صانعو السياسة بملاءمة المنهج القومي لأهداف التعليم في تلك المرحلة [٢] . بحيث لا يؤثر سلبا في مبادئ تربية الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة، والتي يمثل اللعب فيها وسيلة أساسية للتعلم، وأصبحت الدولة توفر المستوى الأدنى من الدعم المالي لمؤسسات رياض الأطفال في حين يتحمل أولياء الأمور الجزء الأكبر من التمويل، ويشارك في التمويل جهات خاصة وهيئات مجتمعية بينما تترك رعاية الأطفال في سن الثانية لقطاع الرعاية والصحة وليس لقطاع التعليم .

---

(1) Wood Elizabeth: "The Impact at the National Curriculum or. Play in Reception Classes" **Journal of Educational Research volume 41, number 1 , spring 1999**, p.11.

(2) Craft Anna: "Creative Development in the Early Years: Some Implications of Policy for practice " **the Curriculum. Journal, vol 10. No. 1 spring 1999,** Pp.135- 150.

openkanar.com

واتبعت إنجلترا عدة إجراءات من أجل تطوير التعليم في تلك المرحلة منها الاستراتيجيه القومية لرعاية الطفل أو برنامج البداية المؤكدة أو ما يسمى sure start [1] والتى هدفت إلى إنجاز ٢٥٠ برنامجا في جميع أنحاء إنجلترا بحلول عام ٢٠٠٢ تعتمد على المبادرات الفردية والخاصة بالجمعيات الأهلية في تقديم الدعم للأسر في تنشئة أبنائها، ومحاربة الفقر، وتقديم الرعاية الصحية الأولية للأطفال وتطوير تعليم الطفولة المبكرة، والاهتمام بمناطق الإقصاء الاجتماعي Social exclusion والأطفال المهمشين Marginalized children وسياسة التكامل المحلي Local integration Policy والمشاركة المحلية والتى تعتمد على مشاركة كل الخدمات الإدارية والصحية في وضع خطط لخدمات الطفل وبرامج لتحسين الصحة Early Years Development AndChildren Plan (EYDCP لتوفير تعليم رياض الأطفال منذ سن الميلاد وحتى سن الخامسة، وتوفير الخدمات التعليمية والصحية الترفيهية عن طريق وحدات أو إدارات تدار رسميا بشكل مستقل مثل إدارات تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والحضانات اليومية ومدارس رياض الأطفال والمؤسسات التطوعية الخاصة . واتبعت حكومة حزب العمال سياسات ديمقراطية اجتماعية وعدة مبادرات قومية في المناطق التعليمية.

٣- سياسة التميز في التعليم الابتدائي :

أصدرت وزارة التربية والمهارات في عام ٢٠٠٣ وثيقة التميز والاستمتاع **Excellence and Enjoyment, Strategy For Primary Schools** وتتبلور استراتيجية التميز والاستمتاع للمدارس الابتدائية بأن تهدف الحكومة في أن يكون التعليم الابتدائي مصحوباً بمتعة التعلم [2] و إلى تحقيق معايير مرتفعة من خلال منهج ثرى ومتنوع ووضعت الحكومة هدف الارتقاء بالمعايير مصاحبا لمتعة التعلم هدفا لكل مدرسة ابتدائية .

٤- المعايير والمساءلة Standards and Accountability

أخذت إنجلترا بسياسة المساءلة التعليمية منذ عام ١٩٧٦ حينما ألقى رئيس الوزراء جيمس كالاجان خطابه المشهور الحوار العظيم "The Great Debate" [3]. والذي ناقش فيه أسباب انخفاض مستوى التعليم في إنجلترا، واستخدمت سياسات المساءلة بهدف تطوير المعايير

---

(1) Moyles Janet & Liu Hua: "Kindergarten Education in China : Reflections on qualitative Comparison of Management processes, Compare " **journal of Comparative Education , vol 28. Issue 2, June 98** , 1998 p.2.

(2) Department of Education and Skills: "**Excellence and Enjoyment, Strategy For. Primary Schools** 2003. Http: // www. ofes. Gov. uk / primary document. (accessed in 5/1/2005

(3) James Chris, Connolly una: **"Effective Change in Schools",** U.K , Rutledge Flamer , 2000, P.1.

openkanal.com

التعليمية وتنفيذها [1]. وتعتمد سياسات المساءلة على نظام التفتيش الذى تقوم به هيئة التفتيش على المعايير كنظام لوضع معايير الأداء، ويكشف عن المدارس الضعيفة من خلال مؤشرات الأداء، بحيث يكون كل من المجالس الإدارية المدرسية والسلطات التعليمية والآباء موضع مساءلة في حالة فشل المدرسة عن تحقيق أهدافها[2] .

وصدر ميثاق الآباء عن وزارة التعليم ١٩٩٤ والذي ينص على أن يتسلم الآباء خمس وثائق أساسية، هي تقرير سنوي حول الطفل ويشمل الامتحان القومي، نتائج الاختبار، الحضور، التحصيل في المواد التي تختبر فيها وسائر الأنشطة، تقارير منتظمة من ofsted، تقارير المفتشين، جداول الأداء فيما يتعلق بالاختبار القومي، ونتائج الامتحان والتي تنشر سنويا ونشرة أو كتيب عن المدرسة تُعد طبقا للتوجيهات النظام العام وتقرير سنوي من إدارة المدرسة.ومن أجل تنفيذ سياسة المساءلة حددت وثيقة الورقة البيضاء التميز في المدارس الأهداف التالية بحلول عام ٢٠٠٢ وهى أن تتوفر الجدول القومى لتقييم الأداء المدرسي National league table تعرض مستوى إنجاز الطلاب وأدائهم [3] وتتحمل كل مدرسة مسئولية الأهداف التي تضعها لرفع المعايير[4].

وتتم إدارة جميع أوجه العملية التعليمية من خلال الاختبارات القومية للطلاب [5] National Tests والتي تنشر نتائجها كجداول قومية لأداء الطلاب[6]. والهدف من نشر جداول الأداء الخاص بالمدارس هو تشجيع المدارس على رفع مستوى أدائها خاصة بعد أن عكست جداول الأداء المستويات المنخفضة لأداء الطلاب، وتحسين الأداء Improving Performance من خلال تحديد قائمة نموذجية لخصائص المدارس الفعالة، وتطبيق سياسة التدخل الفعال في المدارس التي تعاني فشلا ،بحيث تتحمل كل مدرسة مسئولية تحديد الأهداف التي سترفع من مستوى المعايير بها.

---

(1) Janet Ouston & Brian Fidler : Educational Accountability in England and wales", **Journal of education policy** "OP.Cit , p.

(2) Radnor , Hilary & Stephen J Ball: "Local education governance, accoutability and democracy in the united Kingdom"., **Journal of education policy** , Jan. March 98, vol. 12 lssue ½, p.124 , p.14 / chart.

(3) Barber Micheal: **Creating a framework for success in urban Areas"** in "School development theories an international handbook "Opcit , p.15

(4) Department for Education and Employment: **"The White Paper , Excellence in Schools, 1997".**

(5) Ruddock Graham : **"England and Wales" in performance standards in education in search of quality**, organization for economic co-operation and development Op.cit , P.83

(6) Busher Hugh And Harris Alma & Wise Christine **Subject leadership and school improvement"**:Opcit, p.2.

وتقوم كل سلطة تعليمية محلية بعمل خطة لتطوير وتحسين التعليم بالاتفاق مع وزارة التعليم ومدارسها على أن تقدم السلطات التعليمية المحلية دعما أفضل للإدارة والقيادة المدرسية .وأن تكون وزارة التعليم المحلية على اتصال مع أولياء الأمور والمعلمين والمدارس وسلطات التعليم المحلية . وتتضمن سياسة المعايير عشرة معايير رسمية لقياس أداء وتحصيل التلاميذ في كل المواد الدراسية يتم إقرارها بواسطة مجلس التقويم والمنهج المدرسي School Curriculum and Assessment Authority (SCAA).

٥- سياسة التحديث الشامل للتعليم Modernizing The Comprehensive Principle

ويهدف تحديث التعليم الشامل إلى مواجهة تأثير العولمة على نظام التعليم من خلال تكنولوجيا الاتصالات Computing Power حيث اتجهت السياسة التعليمية في إنجلترا إلى تنمية قدرات الطلاب على المنافسة، وتمكين المدارس من الاستفادة من البيانات وتكنولوجيا المعلومات، وهدفت السياسة التعليمية إلى توصيل كل مدرسة بشبكة الإنترنت في نهاية عام ٢٠٠٢ وتدريب المعلمين على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (ICT) Information communication technologhy ، والمناهج الدولية **International Curricula**، والتأكيد على التنوع بحيث يقابل احتياجات كل الطلاب .

كما تهدف سياسة التحديث الشامل إلى إصلاح مناهج المدارس الثانوية بحيث تكون أكثر مرونة وتسمح بوقت أكثر للعمل، وأن يتعلم الطلاب المواطنة من خلال مادة التربية الوطنية في المنهج القومي .وأن يقدم دعم أكبر للطلاب من خلال المرشد الأكاديمي، والاهتمام بالمدارس الصيفية في القراءة والكتابة، والاهتمام بالمناطق ذات الأولوية بالاهتمام Education Action Zone أو الطريق الثالث وقد بدأت هذه المبادرة في يونيو من ١٩٩٨ حيث تم إعلان خمس وعشرين منطقة لها أولوية في تحديث التعليم من مناطق الفقر الاجتماعي [1]. وقد ظهر هذا الإطار الفكري مع تولى بلير زعامة حزب العمال الجديد عام ١٩٩٧ وأطلق عليه اسم المسار الثالث The Third Way والهدف من المسار الثالث هو إيجاد وسيلة للتوفيق بين قيم الديمقراطية الاجتماعية وبين المشاركة في سوق العمل [2]. ويعتمد على مبدأ خفض الضرائب وتشجيع الاستثمار، وجعل الإنفاق العام تحت الرقابة وهو طريق بين بديلين هما الرأسمالية

---

(1) Power Sally and Whity Geoff : Opcit , P 5.

(2) Hodgson Ann and Kenspours: **"New Labour's Educational Agend: issues and policies for Education and training for 14+ first published**, London , Kogan , 1999, P. 8.

والاشتراكية، أو السوق والدولة أو اليسار القديم واليمين الجديد.وطريقة اجتماعية ديمقراطية تهدف إلى إيجاد تنسيق جديد لدعم الاستقرار في السياسات التعليمية [1].

وتركز "مناطق التعليم الأولى بالعمل" على استراتيجية جذب المعلمين واستبقائهم، والفصول صغيرة العدد، ومبدأ التميز.وتحتوي على صفات تنظيمية وإدارية مثل دمج المدارس الفقيرة مع المدارس الناجحة في مناطق تعليمية صغيرة [2] والتنافس بين المناطق التعليمية والشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتهدف إلى تعظيم الموارد البشرية، ورفع مستوى المعايير التعليمية ،في الريف من خلال استراتيجية التميز في المدن Excellence in cities .

وقد حدد قانون إطار العمل والمعايير المدرسية لسنة ١٩٩٨ أن يكون لكل منطقة منتدى للنشاط التعليمي Education Action Forumيتكون من عضو أو عضوين معينين بواسطة وزير الدولة ومن أباء وممثلين لهيئات حكومية واجتماعية. وتهدف هذه المنتديات إلى تعزيز المعايير وتطويرها ومراقبة التعليم في كل مدرسة وتكون هذه المنتديات مسئولة عن تخطيط وتطوير الاستراتيجيات والأهداف في كل منطقة. كما اهتم حزب العمال بوضع سياسات لمحاربة الفقر وربطه بالثقافة حيث رأى رئيس الوزراء (توني بلير ١٩٩٧) أن الفشل في التعليم قد يرجع إلى مشكلات الفقر والإدمان لذا اتخذت حكومته عدة إجراءات منها إنشاء وحدة الإقصاء الاجتماعي Social Exclusion unit (SEU) وتهدف إلى وضع سياسات تمكن من حل مشكلة الفقر، ورفع مستوى الأداء التعليمي عند الطلاب من خلال وضع برامج لدعم الأسر الفقيرة وخاصة الأطفال في سن ما قبل المدرسة من خلال مبدأين أساسيين هما توسيع قاعدة المشاركة ، ومعالجة الفقر.وتقدم وحدة الإقصاء الاجتماعى تقريرها مباشرة لرئيس الوزراء .

٦-الارتقاء بمعايير مهنة التدريس:

في ظل حكومة المحافظين تم إنشاء مجلس لاعتماد إعداد المعلم Council for Accredilation of Teacher Education (CATE) لتحديد متطلبات مقررات إعداد المعلم المؤهل ، ومعايير منح The Award of Qualified Teacher Status (QTS) [1]. ويتم التفتيش على مقررات تدريب المعلمين المبتدئين بواسطة هيئة التفتيش على المعايير (Ofsted) التى تقدم تقاريرها إلى Teacher Training Agency (TTA) وهو الجهاز الحكومى

---

(1) power Sally and whity Geoff:: Opcit , P.535 – 546.
(2) Education Act 2002 chapter 32 schedud 15
(3) Abdul Ghany, Nisreen :" **Contemporary Initial Teacher Training Reforms in Egypt :Acomparative and Historical Perspective Thesis in Egypt** : Acomparative and Historical Perspective Thesis Submitted to University of Sheffield for Degree of Doctor Philosophy School of Education ,2003 pp 102-109

المسئول عن تدريب المعلمين، ويقوم جهاز هيئة التفتيش على المعايير منذ عام ١٩٩٥ بالتفتيش على مخرجات مؤسسة تدريب المعلمين.[١] ويطلب من المعلم المؤهل حديثا أن يكمل برنامج تكليف تستغرق مدته عاماً واحداً لتعيينه في مهنة التدريس، ومن أجل الحصول على Qualified Teachers Status يقوم المجلس العام للتدريس GTC بمنح المعلم رقماً مرجعياً، ويمنح المعلم شهادة المعلم المؤهل Qualified teachers certificate كما اهتمت حكومة حزب العمال بالقيادة المدرسية ووضعت وزارة التعلم والمهارة استراتيجية لتطوير القيادات، ومن أجل ذلك صدرت وثيقة " استراتيجية تطوير قيادات المستقبل لقطاع التعلم والمهارات. "Developing the Leaders of the Future Leader Ship Strategy for the Learning and Skills Sector"[٢].

٧- خطط التعلم الأسرية [Family Learning schemes]

وتهدف إلى مساعدة الطلاب على الإنجاز بحيث يكتب عقد بين كل مدرسة وأسرة طفل يوضح حقوق ومسئوليات الوالدين. وتوفير معلومات لأولياء الأمور حول أداء أبنائهم .وتمثيل أولياء الأمور في مجلس إدارة المدرسة ، ودعم الأطفال ذوي المشكلات السلوكية. وتوفير دليل قومي للواجب المدرسي.وتوفير شبكة إنترنت داخلية Network لمراكز الواجبات المدرسية وتحديد إطار قومي جديد لتعزيز فرص استفادة الطلاب من الأنشطة خارج الفصل الدراسي وتوفير برنامج للتعلم مرتبط بالعمل، والمواطنة والوالدية ومقاييس قومية للأغذية والوجبات المدرسية.

٨- التعلم مدي الحياة Lifelong learning

التعلم مدى الحياة هو الفكرة الأساسية والمحورية لأجندة التعليم والتدريب لحزب العمال، وهو استجابة لظاهرة العولمة من أجل تحقيق التنافس الاقتصادي، والتماسك الاجتماعي والديموقراطي. وقد أسست سياسة حزب العمال بناء علي مداولات صدرت عنها قبل الانتخابات وثيقة **الورقة الخضراء [عصر التعلم Learning Age 1998** وهي محاولة لوضع استراتيجية شاملة للتعليم مدى الحياة وهذه الوثيقة حاولت أن تجمع عدد من اتجاهات سياسة حزب العمل [٣]منها التأكيد على أهمية التعليم والتدريب وجعله محوراً أساسياً بالنسبة للموظف والتوظيف، وتحديث التعليم في مكان العمل والتعليم علي أساس العمل وربط التعليم بالتدريب من خلال برنامج التدريب القومي National Trainship، بحيث يصبح للعمل دور في تطوير

---

(1) El.Mohamady , Amany :- "**Preception of Science Teacher Education in Egypt A comparison of Policy and Practice**", phD University of Exeter, v.2, 2003, P. 406.
(2) http ://WWW.dfes . gov . uk /consultations /con Results . cfm ? consultations Id=1229
(3) Hodgson Ann and Kenspours: OP.cit ,P18.

المهارات بالنسبة للتعليم الإضافي. وهو يعكس الضغط للقضاء على البطالة والتوجه نحو نظام الرفاهية من خلال المؤسسات الاجتماعية [1]. كما صدرت وثيقة النجاح للجميع " إصلاح التعليم الإضافي والتدريب" [2] . "Success for All ",R forming Futher Education and training

في عام٢٠٠٢ انطلاقا من أن المعرفة والمهارات تشكل مفتاح النجاح في القرن الحادي والعشرين هدفت الحكومة البريطانية إلى خلق مجتمع المعرفة بحيث يكون كل فرد فيه قادر على التعلم خلال حياته، واتجهت السياسة التعليمية في إنجلترا لمرحلة التعليم ما بعد الإلزامي[3] إلى نظام تدريب الشباب(YTS) Youth Training System وإقامة شركات جديدة عن طريق تصميم برامج التلمذة الصناعية لتركزعلى التدريب في مكان العمل وظهرت مبادرات مراكز التميز المهنى[4] Centers of vocational Excellence كما أصـــــدرت وثيقـــــة الورقـــة البيضاء استراتيجية المهارات للقرن الحادى والعشرين **White paper skills strategy for 21 st century skills raizing our potential** عام ٢٠٠٣ ،وتهدف هذه الاستراتيجية إلى أن يكتسب كل الموظفين المهارات اللازمة التى تدعم نجاحهم في عملهم عن طريق سياسةالتوسع في التعلم الالكتروني E- learning .

ويلاحظ مما سبق أن دور الأحزاب السياسية في السياسة التعليمية يتحدد في إنجلترا على ثلاثة مستويات هى صنع السياسات، وتنفيذها، ومتابعتها عليها . ويأتى التركيز هنا على مستوى صنع السياسات لارتباطه بمنطق وجود هذه الهياكل ذاتها، فالأحزاب بوجه عام تسعى للتأثير في عملية صنع هذه السياسة أولاً ثم التنفيذ والمتابعة وتشكل إحدى المكونات المميزة للسلطة التشريعية

وفي الأنظمة السياسية ثنائية الحزبية مثل إنجلترا يسيطر فيها حزبان كبيران، الأحزاب جزء رئيس من هيكل الحكومة، ويتبنى كلا الحزبين سياسات لها دعم شعبي واسع للفوز بالانتخابات، ويكون هدف الأحزاب في النظم الديمقراطيه ممارسة تأثير دائم علي تكوين الرأي العام، وهذا يتطلب برامج واضحة ومشاركة في الانتخابات، وتفاعل لبث الأفكار غير التقليدية ،

---

(1) Hodgson Ann :Ibid, P.18

(2) Department For education and skills:" **creating opportunity releasing potential, achieving excellence " Success For all " , reforming Further Education and Training** – june 2002 . http: / WWW. Success for all . gov . uk / content list .

(3) Stephen Gorard: **"For Education, Sea Wales in David Raffe " :in** :Phillips David,(editor):" **The Education System of the united Kingdom". "** UK, Oxfford studies in comparative Education , symposum books , 2000

(4) **http:// cove . 1sc . gov . uk / index . cfm .**

openkanal.com

ومن هنا فهي أهم المؤسسات الحديثة التي ارتبطت بالديمقراطية ولها تأثير حقيقي علي الرأي العام في مجال صنع السياسات

وتتحدد وظائف الأحزاب السياسية في إنجلترا في وضع البرامج والسياسات للحكومة، والتنسيق وتحقيق التكامل المجتمعي من خلال إشباع مطالب الجماهير، وتمثل الأحزاب السياسية أهم التنظيمات لتحقيق هدف المشاركة السياسية التى من خلالها يقوم الأفراد بالتأثير علي الحكام وقراراتهم من خلال التصويت في الانتخابات، ومتابعة الأمور السياسية وحضور الندوات والمؤتمرات والاجتماعات العامة والمشاركة في الحملات الانتخابية والانخراط في عضوية الأحزاب، كما أنها تلعب دورا في استقطاب المواطنين لعضويتها واشتراكهم في الحياة السياسية .

وبعد شرح مباديء السياسة التعليمية في إنجلترا يمكننا استعراض الخطوات والمراحل التي تمر بها عملية صنع السياسة التعليمية في إنجلترا .

سادساً: خطوات ومراحل صنع السياسة التعليمية في إنجلترا :

١- مرحلة الاستفتاء:

وهي أولى خطوات الإصلاح التربوي و فيها يتم طرح استفتاء يشمل عدة نقاط ، إلى رجال التربية لأخذ رأيهم في الإصلاح المطلوب. ويتضح ذلك من تتبع خطوات إصدار مشروع قانون بتلر في مشروع "الورقة الخضراء" التي تم إعدادها بناء على **استفتاء الحكومة حيث**

بدأت خطوات إصدارالمشروع بتوجيه مجموعة من الأسئلة في استفتاء عام وجهته الحكومة إلى المهتمين بالتعليم من كافة التخصصات، واشتمل هذا الاستفتاء على عدة محاور أساسية لتطوير التعليم .وكذلك في استصدار قانون الإصلاح التعليمي لسنة ١٩٨٨[1] حيث قامت الحكومة بطرح استفتاء عام موجه إلى المهتمين بالتعليم من كافة التخصصات ثم قامت بتجميع العناصر المشتركة من التقارير التي نتجت عن الاستفتاء في الورقة الخضراء، ويسهم الاستفتاء الذي تقوم به الحكومة في جعل مشروع القانون مقبـــولا من الأعضاء لإحساسهم بالمشاركة في وضعه .

١- **مرحلة المدخلات** Input :وتتضمن هذه المدخلات الاحتياجات التربوية ونظام التعليم في إنجلترا والسياسة العامة للدولة.

---

(1) Rouddock Graham:- opcit , p. 81.

٢- **عمليات التحويل** : وهي جميع العمليات التي تؤدي إلى صياغة السياسة التعليمية في شكل قرارات وقوانين ملزمة تتم داخل أبنية النظم التشريعية والتنفيذية في تناسق وتعاون شديد.

٣- **المخرجات** Out put: وتتمثل هذه المخرجات في القرارات والقوانين والتشريعات.

٤- **التغذية المرتدة** Feedback : وتعتبر من أهم مراحل صنع السياسة التعليمية في إنجلترا ومن الموجهات الأساسية لهابما تتضمنه من نتائج تنفيذ السياسات التعليمية.

و تنقسم مراحل صنع السياسة التعليمية في إنجلترا إلى مرحلتين أساسيتين :

المرحلة الأولىconsultation : هي مرحلة نشأة السياسة Policy Germination وفيها يتم تحديد المشكلات والقضايا الرئيسة ووضعها على جدول أعمال السياسة ويدعمها صناع السياسة وهنا تظهر السياسة التعليمية الموضوعة وكأنها جاءت كاستجابة ورد فعل لضغوط ومطالب مجتمعية.

المرحلة الثانية: وفيها يتم تشكيل السياسة التعليمية حيث يتم ترجمة الإطار العام للسياسة التعليمية إلى مبادئ واتجاهات رئيسة.

سابعاً : أساليب صنع السياسة التعليمية فى إنجلترا .

وتستخدم الحكومة في إنجلترا أساليب لصنع السياسة التعليمية في محاولة تحقيق أهداف السياسة التعليمية باستخدام أساليب مثل :

١- **أسلوب المواءمة Accommodation** وفيه تسعى الحكومة إلى محاولة التوفيق بين وجهات النظر المختلفة من أجل تحديد معوقات للسياسة التعليمية وتضمين جماعـــات المصالح التي تتسبب في إعاقة تنفيذ السياسة في لجان استشارية رسمية.

٢- **أسلوب المعالجة**Manipulation وهو أسلوب يعتمد على ممارسة الإقناع السياسي، ومحاولة التأثير على الرأي العام من خلال التوجيه المتعمد واستخدام وسائل الإعلام.

٣- **أسلوب تحريك الرأي العام** Public opinion mobilization وهو أسلوب يهدف إلى الحصول على دعم وتأييد الغالبية من الرأي العام من أجل تحقيق التوازن السياسي بين المؤيدين والمعارضين.

٤- **أسلوب معالجة الصدمة السياسية** Political shock treatment

obeikandl.com

ويتضمن مواجهة الشعب بالعواقب الناتجة عن عدم تأييد السياسة الموضوعة .ويميل صناع السياسة في إنجلترا دائما إلى الحلول الوسطى، والتوفيق بين المتناقضات وبعد عرض الخطوات ومراحل صنع لسياسة التعليمية في إنجلترا يكون من المناسب الانتقال إلى آليات المستخدمة في صنع السياسة التعليمية في إنجلترا.

ثامناً: نماذج واقعية لآليات صنع السياسة التعليمية في إنجلترا :

تعتبر آليات صنع السياسة التعليمية جزءاً من آليات صنع السياسة العامة في الدولة والتي تتنوع وتختلف خطواتها ومراحلها وآلياتها باختلاف النظم السياسية وسوف نتناول آليات صنع السياسة التعليمية في إنجلترا فيما يلي :

١-آلية المؤتمرات الحزبية:

تعقد الأحزاب السياسية في إنجلترا ندوات تستضيف فيها خبراء التربية لمناقشتهم في مشكلات التعليم ومن أهم الوظائف الرئيسة للأحزاب السياسية إعداد برنامج سياسى يتبناه أحزاب يمثل دليل للمبادئ والمقترحات، ويتم وضع السياسات الحكومية التي ينبغي أن تحقق التكامل المجتمعي من خلال إشباع مطالب الجماعات والتوفيق بينها والتعبير عن الرأى العام من خلال برنامج . وتعتمد الأحزاب على آليات تشكيل اللجان الاستشارية والمجالس المشتركة

٢-آلية إعلان الوثيقة:

في إنجلترا أصدر حزب العمال وثيقة التميز في المدارسExcellence in Schools عـــام ١٩٩٧[1] ووثيقة النجاح للجميع إصلاح التعليم الإضافي والتدريب. "Success for All "Rforming Futher Education and training [2] ووثيقة الورقة البيضاء استراتيجية المهارات للقرن الواحد والعشرين [3] Skills Strategy 21 st century white Paper .. وغالبا ما يسبق صدور هذه الوثائق التعليمية عدة خطوات تطبيقية .

---

(1) Department for Education and Employment: **"The White Paper, Excellence in Schools, 1997".**

(2) Department For education and skills **creating opportunity releasing potential , achieving excellence " Success For all " , reforming Further Education and Training** – june 2002 . http: / WWW. Success for all . gov . uk / content list .

(3) Department For education and skills : **Skills Strategy 21 st century white Paper** , 2003.

٣-آلية الاستفتاء :

تقوم الحكومة بمقتضى هذه الآلية بتوجيه استفتاء حول الإصلاح التربوي المطلوب، ويكون هذا الاستفتاء في عدة نقاط تغطى جوانب الإصلاح التربوي المقترح، ويتم توجيهه إلى رجال التربية في مختلف المراحل التعليمية للاستفادة من خبراتهم، وبعد ذلك تتلقى الحكومة سيلا من المقترحات والتقارير والإجابات عن هذا الاستفتاء، وتكون هذه الاقتراحات والإجابات بداية الإصلاح التربوي المطلوب .

٤-آلية إعداد القوانين:

تعتبر مشروعات القوانين المقدمة من الحكومة للبرلمان آلية من آليات صنع السياسة التعليمية، والتى تختص بها الهيئات التشريعية حتى تنتهى خطواتها بإصدار القانون، ومن أهم القوانين قوانين التعليم التى صدرت في إنجلترا قانون التعليم لعام ١٩٩٦ ، ويُعد دور الهيئات التشريعية في إعداد القوانين مشاركة فعلية في صنع السياسة التعليمية، وتتسم إجراءات التشريع داخل البرلمان بالدقة حيث تضمن اشتراك أكبر عدد من الأعضاء في المناقشة، وكذلك اشتراك كلا المجلسين في التشريع يساعد في ذلك مراكز البحوث والدراسات الموجودة في البرلمان، والتي تقوم بتقديم خدماتها للأعضاء وكذلك لأجهزة البرلمان .

٥- آلية تشكيل اللجان:

تتميز الإصلاحات التعليمية في المملكة المتحدة بقيامها على أساس الدراسة ،عن طريق تشكيل لجان على المستوى القومي، يرأسها شخصيات معروفة علميا لدراسة الإصلاحات المطلوبة ، وتصدر اللجان بعد انتهائها من الدراسة تقارير تقدم إلى الحكومة والشعب، ويتم الاسترشاد بها عند تطوير التعليم [١].ومن النماذج الواقعية لآلية تشكيل الجان المشتركة ، تشكيل ١١٧ لجنة تعليم تابعة للسلطات التعليمية المحلية ، وتشمل جميع مقاطعات إنجلترا، وتتكون من عدد محدود من أعضاء سلطات التعليم المحلية بالإضافة إلى ذوى الخبرة في مجالات التعليم والصناعة والتجارة بحيث ينتخب نصف الأعضاء من السلطات التعليمية المحلية والنصف الآخر ممن لديهم اهتمامات تربوية وتخصصات علمية ومعرفية، ومهمة اللجنة التعليمية الإشراف على تنفيذ السياسة التعليمية ومتابعة تنفيذها على المستوى المحلى، وتتيح آلية تشكيل اللجان المشاركة الشعبية في صنع السياسة التعليمية حيث يمكن أن يكون لهذه اللجان اتصال بهيئات صنع السياسة التعليمية على المستوى القومى مما يحقق أهدافها التعليمية.

٦- آلية تشكيل المجالس الاستشارية :

---

(١) أحمد إسماعيل حجى : مرجع سابق ، ص٣٠٥ .

تتشكل المجالس الاستشارية في إنجلترا على المستوى القومي مثل مجلس التعليم الاستشاري المركزي **Central Advisory Council for Education** ، وتقع عليه مسئولية التخطيط للسياسة التعليمية على المستوى القومي، وهى مسئولة أيضا عن تقديم المساعدة في شتى المجالات المتعلقة بتطوير العملية التعليمية ، ويقدم هذا المجلس استشارته ومقترحاته لوزير التعليم حول النظرية التربوية وتطبيقاتها، وكذلك على أي استفسارات يحيلها وزير التعليم إليه .كما توجد المجالس الاستشارية على مستوى إقليمي مثل المجلس الاستشاري الإقليمي Regional Advice Counci .وتتمثل **آلية تشكيل المجالس المشتركة على المستوى المحلى من** خلال مجلس إدارة المدرسة **Governing body** ويلاحظ في هذا التشكيل أنه يتضمن تمثيل فئات مختلفة ليشمل الآباء والمعلمين وممثلين عن المجتمع المحلى ، وممثلين عن السلطات التعليمية المحلية ومدير المدرسة وتفتح المجالس المشتركة المجال للمشاركة بين المدرسة من جهة والمجتمع المحلى من جهة أخرى بما يضمه من فئات تسعى للشراكة في تنفيذ السياسة التعليمية

٧- آلية إجراء الدراسات والبحوث :

تقوم مراكز البحوث والجامعات بإجراء العديد من البحوث والدراسات المرتبطة بقضايا التعليم وسياسته والتوصل لنتائج يمكن الاستفادة منها في مجال التعليم .

الخلاصة :

تأثرت عملية صنع السياسة التعليمية في إنجلترا بكثير من العوامل والقوى والظروف الثقافية ومنها العوامل التاريخية التي أهمها حركة الإصلاح الديني، وإشراف الكنيسة على التعليم، و اتصفت السياسة التعليمية في إنجلترا بعدم الاستقرار، ويرجع ذلك إلي أن النظام السياسي في إنجلترا يتم تشكيل الحكومة فيه بواسطة الحزب الفائز، ويوجد حزبان كبيران يتناوبان على السلطة هما حزب العمال وحرب المحافظين ويلعب تغيير الحزب الحاكم دوراً في إلغاء التشريعات التي صدرت من قبل حزب اتجاه خاص نحو القضايا التعليمية مما كان له أثر في عدم استقرار السياسات التعليمية بالإضافة إلي عدم وجود دستور مدون في إنجلترا، ومن ثم لا تستند السياسة التعليمية إلي مبادئ دستورية تحدد إطارها العام وإنما تعتمد على المبادئ المحفوظة عبر الأجيال ، وتأثرت السياسة التعليمية في إنجلترا بالعديد من العوامل الاقتصادية ومنها الحرب العالمية الثانية وما تبعها من حالة ركود اقتصادى وما نتج عنها ارتفاع في نسبة البطالة. وتقليل الإنفاق على التعليم مما أدى إلى خصخصة التعليم، وارتبطت السياسة التعليمية بالعوامل الاجتماعية ومنها زيادة عدد المهاجرين من دول الكومنولث، الأمر الذي فرض صنع سياسة تعليمية إثينة نظراً لحاجة هؤلاء إلي تعليم خاص بهم. كما واجهت السياسة التعليمية

هبوط في معدل الزيادة السكانية الأمر الذي ترتب عليه إغلاق بعض المدارس وإعادة توزيع المعلمين كما أن تغير البناء الاجتماعي الذي حدث مع تولي حزب العمال أو إلي إعادة تنظيم التعليم الشامل بهدف تحقيق تكافؤ الفرص من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية.

وبالنسبة للمؤسسات الرسمية المسئولة عن صنع السياسة التعليمية في إنجلترا فتتم عملية صنع السياسة الحكمية في إنجلترا على ثلاثة مستويات المستوي القومي والمستوي الإقليمي والمستوي المحلي، ويجمع بين المركزية واللامركزية ويمكن وصفه بنظام قومي يدار محليا ويرجع ذلك إلي أن النظام السياسي في إنجلترا نظام تعددي لبرالي ديمقراطي يتيح لهيئات مختلفة المشاركة في صنع السياسة التعليمية. ودور الملكة فيه استشاري، ومن خصائص النظام البرلماني عدم مسئولية الملكة السياسية أمام البرلمان والملكة تستشار ولكن لا تقرر بينما رئيس الوزراء هو الرئيس الفعلي للسلطة التنفيذية، ويمثل رئيس الوزراء في إنجلترا رئاسة الحزب الحاكم وتقع عليه المسئولية النهائية، ويتمتع بسلطات واسعة ومهمة مجلس الوزراء تتمثل في صياغة قرارات السياسة العامة للمجتمع والإشراف على تنفيذها. ومجلس الوزراء هو الجهاز الرئيسي لصنع القرار في الحكومة البرلمانية فرئيس الوزراء في بريطانيا مكلف بوضع السياسة العامة للحكومة والبرنامج التشريعي لها، وتتصف السلطة التنفيذية في النظام البرلماني بالثنائية، حيث تتكون من رئيس الدولة والوزراء، ولا تنفرد السلطة التنفيذية في النظام البرلماني بصنع السياسات بل يقاسمها في ذلك السلطة التشريعية مما يعني ضرورة دعم البرلمان للسياسات الحكومية.

وفي بريطانيا لا توجد حكومة مستقلة، فالسياسة فيها تدور في إطار حزبي ائتلافي مهني حكومة ائتلافية والمجلس مسئول مسئولية تضامنية عن صياغة السياسة التعليمية، ويتم اتخاذ القرارات منه بشكل جماعي. أما البرلمان فهو يمثل أعلي سلطة تشريعية في إنجلترا ويقوم بدور رقابي أيضا ويصدر البرلمان حوالي مائة قانون كل عام، وتبدأ مراحل صناعة القوانين في إنجلترا والاستفتاء الشعبي، ويوجد اختلال في التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في إنجلترا نتيجة لما حصل عليه رئيس الوزراء البريطاني ووزراؤه من حرية كبيرة وسلطات واسعة على حساب البرلمان الذي أصبح بمثابة هيئة تابعة للحكومة.

ووزراء التربية والمهارات في إنجلترا هي الهيئة المركزية المسئولة عن إدارة التعليم وتقديم الخدمات التعليمية وهي مسئولة عن صياغة السياسة القومية للتعليم مثل الجامعي وعلى رأسها الوزير، ووزير التعليم في إنجلترا يمثل الحزب الحاكم في وزارته، وهو مسئول أمام البرلمان الإنجليزي. ويوحد في إنجلترا فصل بين المنصب السياسي الذي يشغله وزير الدولة للتعليم وبين المنصب الإداري الذي يشغله وزير التعليم المفوض، وهو مسئول عن أعمال

وزارته أمام وزير الدولة. ويتم وضع السياسة التعليمية في إنجلترا على المستوي الإقليمي أيضاً حيث تلعب السلطات التعليمية من خلال وضع خطة لتطوير التعليم محلياً وعلى المستوي المحلي تشترك هيئة مجلس إدارة المدرسة(Governing Body) في صنع السياسة التعليمية في إنجلترا حيث تتمتع المدارس في إنجلترا بحريتها واستقلالها في إدارة شئونها وتنظيم عملها وحرية التصرف في استغلال الموارد المتاحة، ويقوم النظام السياسي في إنجلترا على مفهوم التعددية بمعني تعدد المؤسسات المشاركة في صنع السياسة التعليمية. وتلعب الأحزاب السياسية دوراً في صنع السياسة التعليمية. حيث يسيطر فيها حزبان كبيران ويسعى كل منهما للحصول على دعم انتخابي واسع، ولكل من الحزبين كتلة برلمانية مكونة من أعضائه في البرلمان. والأحزاب السياسية في إنجلترا هدفها المعلن ممارسة تأثير دائم على تكوين الرأي العام وهذا يتطلب برامج واضحة ومشاركة في الانتخابات، وتلعب دوراً في تعبئة المصالح الكامنة وتنظيم الأفراد الذين يتقاسمون توجهات مشتركة كما تقوم الأحزاب في النظم الديمقراطية بمتابعة التنفيذ والرقابة بالإضافة إلي وضع البرامج والسياسات للحكومة، وتُعد أجهزة لإرساء الرقابة الجماهيرية على الحكومة والسياسات من خلال نوع من التنظيم يتيح لهم الاتصال بصانعي السياسة.

ويشترك الاتحاد القومي للمعلمين في إنجلترا في صنع السياسة التعليمية من خلال تمثيله لمصالح المعلمين في البرلمان، والاشتراك في تمرير القوانين التعليمية في البرلمان، وفي تحديد معايير الدخول لمهنة التدريس، كذلك الرقابة على إدارة وتنفيذ قوانين التعليم. كما تشترك جماعات المصالح المختلفة في صنع السياسة التعليمية، فالمجتمع الإنجليزي مجتمع تنافسي، ويشترك رجال الأعمال في إدارة التعليم في مناطق الأولوية التعليمية EAza لتصبح لكل منطقة هيئة تنفيذية رسمية Action Forum يسهم في وضع الخطط التعليمية وتنفيذها، ونمط العلاقة بين جماعات المصالح والدول الديمقراطية هى علاقة دعم ومساندة ومشاركة .